جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

المجلد 16، العدد 2
ربيع الثاني 1441 هـ / ديسمبر 2019 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

الإعلال بسلوك الجادّة وقرائن انتفاء الإعلال به في كتاب نتائج الأفكار لابن حجر

عبدالله محمد جربكو

عوّاد الخلف

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الاستلام: 21-01-2018 **تاريخ القبول: 17-05-2018**

ملخص البحث:

من القرائن التي يستشهد بها المحدّثون في إعلال حديث الرّاوي ووقوعه في الوهم والخطأ: سلوك الجادّة، فهذا البحث يحاول جمع تطبيقات استعمال هذه القرينة ودراستها من خلال كتاب نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر، وقد عثر البحث على خمسة أحاديث من هذا القبيل، ثلاثة منها أعلّ ابنُ حجر الحديثَ بها، وحديثان أُعِلّ الحديث به أوَّلا ثمّ رجع عنه.

وقد تناول البحث الدراسةَ من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فخصّ مبحثًا للدراسة النظرية عن سلوك الجادّة وما يتعلّق به من خلال كتاب نتائج الأفكار من حيث التعريف، والألفاظ، وشروط الإعلال به وقرائن انتفاء الإعلال به، ثم أتبعه بمبحثين تطبيقيين، الأوّل منهما تناول فيه البحث دراسة الأحاديث المعلّة بسلوك الجادّة، والثاني منهما الأحاديث التي انتفى إعلالها بسلوك الجادّة.

ومما خلص إليه البحث أنّه إذا تعارضت قرينة سلوك الجادّة المؤدّية إلى الحكم بخطأ أحد الحديثين، مع قرينة أخرى قويّة والّتي مؤدّاها إمكان الجمع بين الروايتين، فترّجح تلك القرينة على قرينة سلوك الجادّة.

الكلمات الدالة: الإعلال، قرائن، سلوك، الجادّة، نتائج الأفكار، ابن حجر.

الافتتاحية:

إنَّ الحمدَ لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله مِن شرور أنفُسِنا ومِن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريكَ له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه.

أمّا بعد، فإنّ علم علل الحديث من مظاهر حفظ الله للسنّة النبوية، إذ سخّر الله سبحانه لذلك المحدّثين النقّاد الجهابذة الّذين ميّزوا صحيح حديث رسول الله ﷺ من سقيمه، وانتقدوه انتقاد الصَّيْرَفي الحاذق للنقد البَهْرَج من الخالص، وسلكوا في سبيل ذلك مختلف الأساليب، ومن تلك الطرق ما يُسمّى عندهم بالتعليل بسلوك الجادّة، وجاء هذا البحث للكشف عن منهج خاتمة الحفّاظ وهو الحافظ ابن حجر في الإعلال بسلوك الجادة من عدمه، وسمّيناه: الإعلال بسلوك الجادّة وقرائن انتفاء الإعلال به في كتاب نتائج الأفكار لابن حجر.

أسباب اختيار الموضوع: من أهمّ ما دفعنا إلى الكتابة في هذا الموضوع: (1) إبراز منهج الحافظ ابن حجر في التعليل بسلوك الجادّة. (2) عدم وجود كتابة مستقلّة في الكشف عن منهج ابن حجر في ذلك. (3) تعلّقه بكتابٍ هامّ من كتب ابن حجر، وقد أملاه من حفظه، فالتركيز عليه إبراز لشخصية ابن حجر الحديثيّة.

مشكلة البحث: إنّ سلوك الجادّة من قرائن إعلال الحديث، وقد أعلّ ابن حجر في كتابه نتائج الأفكار بهذه القرينة، فجاء هذا البحث لدراسة تلك الأحاديث، وبيان منهج ابن حجر في إعلال الأحاديث بسلوك الجادّة.

الدّراسات السابقة: نتكلّم فيها من جانبين: الأوّل: التعليل بسلوك الجادّة عند ابن حجر في كتابه نتائج الأفكار، فإنّنا لم نجد –فيما وقفنا عليه- من أولاه بالبحث والدّراسة، وهذا ما يضيفه بحثنا على مَن كتب في هذا الموضوع. الثاني: التعليل بسلوك الجادّة عامّة، وهذا ما كتب فيه أربعة بحوث مستقلّة -حسب تتبعنا-، نذكرها فيما يأتي مع ذكر نقاط الالتقاء والافتراق بين تلك البحوث وبحثنا هذا.

1. بحث محكّم بعنوان: «سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث»، للدكتور خالد الدّريس[1]، وقد أحسن الباحث في تأصيل المسألة، وجمع أقوال العلماء فيها، ولمّ شعث الموضوع، مع ذكر أمثلة تطبيقية من العلماء المتقدّمين والمتأخّرين، ووضع ضوابط للترجيح بمخالفة الجادة، وأرى أنّ هذا البحث أكثر عمقًا من غيره.
2. بحث محكّم بعنوان: «سلوك الجادّة وأثره في علل الحديث»، للدكتور ياسر

(1) نشر في مجلة جامعة الملك السعود، المجلد 17، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (2)، 1425هـ/2004م.

الشمالي[1]، وهذا البحث أيضًا حاول جمع شتات الموضوع، وركّز على بعض الجوانب الّتي لم يذكرها الدريس في بحثه، وهذان البحثان نشرا في سنة واحدة.

3. بحث محكّم بعنوان: «نقد الرّوايات بسلوك الجادّة»، للدكتور سامي بن مساعد الرفاعي الجهني[2]، وقد قسّم بحثه إلى نظري وتطبيقي، أمّا في الجانب النظري فليس بذاك العمق، يغلب عليه النقل، وأمّا في الجانب التطبيقي فإنّه أورد سبعة عشر حديثًا، ودراسته في الجانب التطبيقي أعمق من الجانب النظري.

4. بحث بعنوان: «الإعلال بسلوك الجادة في كتاب الكامل لابن عدي الجُرجاني»، للدكتور سعيد الرّقيب[3]، وهذا البحث اقتصر على الجانب التطبيقي، فدرس ثلاثة عشر حديثًا من الكامل لابن عديّ.

ويلتقي بحثنا مع هذه البحوث في الجانب النظري في سلوك الجادّة، إلّا أنّه يفترق معها في اختصاصه بابن حجر، فبحثنا يركّز في الجانب النظري في التعليل بسلوك الجادّة عند ابن حجر، وفي الجانب التطبيقي يدرس الأحاديث التي أعلّها بسلوك الجادّة في كتابه نتائج الأفكار، وهذا ممّا لم يدرس في البحوث السابقة.

خطة البحث: اقتضت طبيعة البحث أن نقسّمه إلى افتتاحية، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أمّا الافتتاحية ففيها أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، وخطته، ومنهجه.

وأمّا التمهيد: ففيه نبذة عن كتاب نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر.

أمّا المبحث الأوّل: سلوك الجادّة تعريفه، ألفاظه، شروط الإعلال به وموانعه، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف سلوك الجادّة، والألفاظ المستعملة فيه عند ابن حجر

المطلب الثاني: الجوادّ المعلَّ بسلوكها عند ابن حجر في نتائج الأفكار

المطلب الثالث: شروط الإعلال بسلوك الجادّة عند ابن حجر

المطلب الرابع: قرائن انتفاء الإعلال بسلوك الجادّة عند ابن حجر

(1) نشر في مجلّة المنارة، المجلد 10، العدد 1، 2004م.

(2) نشر في مجلّة القراءة والمعرفة بمصر، العدد 82، 2008م.

(3) وهو منشور على الشبكة، ولم أهتد إلى كونه محكَّما أم لا.

المطلب الخامس: أثر سلوك الجادّة في الحكم على الحديث عند ابن حجر

وأمّا المبحث الثاني: الأحاديث المعلّة بسلوك الجادّة في نتائج الأفكار، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوّل: سلوك الجادّة في حديث معاذ بن جبل ﷺ

المطلب الثاني: سلوك الجادّة في حديث صفوان

المطلب الثالث: سلوك الجادّة في حديث أبي هريرة ﷺ

المبحث الثالث: الأحاديث التي انتفى إعلالها بسلوك الجادّة في نتائج الأفكار، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: حديث أبي مسعود الأنصاري وأبي هريرة ﷺ في الصلاة على النبي ﷺ

المطلب الثاني: حديث شداد بن أوس وبُرَيدة بن الحُصَيْب ﷺ في سيّد الاستغفار

ثمّ الخاتمة: وفيها أهمّ نتائج البحث. وأخيرًا الفهارس: وفيها فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث: اتّبعنا في بحثنا هذا المنهجَ الآتي:

1. المنهج الاستقرائي في جمع الأحاديث الّتي أعلّها ابن حجر من خلال كتابه نتائج الأفكار.
2. المنهج التحليلي في دراسة الأحاديث الّتي أعلّها ابن حجر بسلوك الجادّة.
3. حاولنا استنباط القواعد والمناهج التي اتّبعها ابن حجر في تعليله بسلوك الجادّة.
4. في الجانب التطبيقي اكتفينا بالأحاديث الّتي نصّ عليها ابن حجر بسلوك الجادّة أو مال إلى كونها من سلوك الجادّة وإن لم يجزم.
5. في دراسة الأحاديث أتينا بنصّ ابن حجر أوَّلا، ثمّ لخّصنا كلامه ليكون أكثر وضوحًا للقارئ.
6. خرّجنا الحديث بالتفصيل تحت عنوانين: تخريج الرواية المروية على الصواب، وتخريج الرّواية المسلوكة فيها الجادّة.
7. ختمنا التخريج بدراسة عن الحديث، وركّزنا فيها على ما يدور حول سلوك الجادّة.

هذا، واللهَ نسأل أن يوفّقنا لما فيه رضاه، ونستغفر الله مما صدر منّا من خطأ أو سهوٍ أو زلّة، وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: نبذة عن كتاب نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر

لا يخفى على كلّ قارئ في كتب ابن حجر ظهور شخصيّته الحديثيّة النقديّة، وبرزت شخصيّته في كتابه نتائج الأفكار أكثر وأكثر لا سيّما وقد أملاه من حفظه. خرّج في هذا الكتاب أحاديث كتاب الأذكار للإمام النووي، فقال في المجلس الأوّل من مجالسه: «أمّا بعد، فقد عزمت على تخريج الأحاديث المذكورة في كتاب الأذكار تيمُّنا به وبمصنّفه، يا حبّذا واضعًا وموضوعًا، مبيِّنا حال الحديث صحيحًا أو حسنًا أو واهيًا وموضوعًا»[1].

والكتاب ليس من تصنيفه بقلمه، بل أملاه على تلامذته من حفظه، وهذا يدلّ على طول باعه وقوّة حفظه، فهو بحقّ خاتمة الحفّاظ، فيُسند الحديث بسنده هو إلى رسول الله ﷺ، ويعتني بذكر الطرّق العالية، ومدار الحديث، واختلاف ألفاظ الرّواة، وهذا إن دلّ على شيء فيدلّ على رسوخ هذا الإمام في هذا الشأن.

وقد شرع ابن حجر في عقد مجالس الإملاء من سنة ثمان وثمان مئة إلى أن توفيّ رحمه الله، وقد أملى في هذه السنوات أحاديث كثيرة، وخرّج أحاديث كتبٍ كثيرة، منها تخريج الأذكار كما سيأتي، وكان يعقد مجلس الإملاء باكورة يوم الثلاثاء من كلّ أسبوع[2]، يصف تلميذه السخاوي طبيعة مجالس شيخه، فقال: «فجملة ما أملى -رحمه الله- ألف مجلس ومائة وخمسون مجلسًا[3]، تزيد قليلًا أو تنقص قليلًا ... وقد بلغت عدَّة مجلدات الأمالي كلّها في بعض النُّسخ عشر مجلدات يُمليها رضي الله عنه مِنْ حفظه مهذَّبة محرَّرة مُتقنة كثيرة الفوائد الحديثية، ويتحرَّى فيها العُلُوَّ، مُستفتحًا مجلسَه بقراءة سورة الأعلى، والصلاة على رسول الله ﷺ، والدُّعاء له وللحاضرين والأئمة الماضين.

قلت: وقد سُئل عن الحكمة في خصوص سورة الأعلى دُون غيرها، فقال: قد تبعتُ في ذلك شيخنا العراقي، وفيها من المناسبة قوله: (سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى)، وقوله: (فَذَكِّرْ)، وقوله: (صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى)»[4]. وأمّا مجالس أمالي الأذكار، فنذكر فيما يأتي نبذة عنها:

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، ج1/ص15، تحقيق: حمدي السلفي، دار ابن كثير بدمشق، 2008م.

(2) نصّ على ذلك تلميذ ابن حجر ومن كتب أماليه: محمد بن محمد بن محمد الكركي. ينظر: ج1/ص76، وج1/ ص191.

(3) ومجالس إملاء الأذكار ضمن هذه المجالس.

(4) السخاوي، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، ج2/ص584. تحقيق: إبراهيم باجس، دار ابن حزم ببيروت.

أوّلاً: اسم الكتاب

طبع الكتاب باسم (نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار) بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، وهذا الاسم جاء على بعض النسخ الخطية للكتاب، ولم نعثر -فيما بحثت- على هذا الاسم في كتب ابن حجر، ولا عند من تحدّث عن ابن حجر وترجم له كتلميذه السخاوي وغيره، بل يسمّونه بأمالي الأذكار، أو تخريج الأذكار، والله أعلم.

ثانيًا: عدد مجالس إملاء الأذكار

استمرّ ابن حجر في إملاء أحاديث الأذكار 15 سنة، وقد بلغ عدد مجالسه في إملاء الأذكار في هذه المدة ستّ مئة وستّين (660) مجلسًا[1]. ولابدّ من التنبيه على أنّه لم يطبع من الكتاب إلّا 516 مجلسًا.

ثالثًا: زمان انعقاد مجالس أمالي الأذكار

شرع ابن حجر في أمالي الأذكار يوم الثلاثاء سابع صفر سنة سبع وثلاثين وثمانمائة (837)، واستمر فيه إلى يوم الثلاثاء خامس عشر ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وكان قد ابتدأ به الوَعْكُ قبلُ بيسير، فانقطع لأجله، واستمر حتَّى مات. ولم يكمل ابن حجر تخريج الأذكار، فوافته المنيّة، وباشر بعده تلميذه السخاوي بإكماله ولم يكمله أيضًا، وسمّاه: (القول البارّ)[2].

رابعًا: مكان انعقاد مجلس أمالي الأذكار

كانت تعقد مجالس الإملاء في المدرسة البِيْبَرْسِيَّة، إلّا بعضها، -وهو مائة وأربعة عشر مجلسًا-، فقد انعقدت في دار الحديث الكامليّة، وكان ابتداؤها يوم الثلاثاء رابع جمادى الآخرة سنة تسع وأربعين وثمانمائة، وانتهاؤها يوم الثلاثاء ثاني ربيع الثاني سنة اثنتين وخمسين[3].

خامسًا: المستملون في مجالس أمالي الأذكار

وكان المستملي غالبًا هو تلميذه الشيخ زين الدين رضوان بن محمد العُقْبي (ت852)، قال السخاوي: «ربما يغيبُ أحيانًا، فيستملي عِوَضَه العلَّامة ابن خضر، إلَّا أنَّ المجلس الذي كان إملاؤه في خامس شعبان سنة خمس وأربعين قرأت بخط الشهاب ابن تمريّة

(1) ينظر: السخاوي، الجواهر والدرر، ج2/ص583.

(2) ينظر: المصدر السابق، والضوء اللامع، ج8/ص16. وينظر: مقدّمة تحقيق النتائج، ص11.

(3) السخاوي، الجواهر والدرر، ج2/ص584.

أنَّـه كان باسـتملاء إبراهيـم البقاعـي، والله أعلـم، والأصـحُّ المجالـس الأخيـرة -وهـي اثنـا عشـر مجلسًـا- كانـت باسـتملاء الإمـام المحـدِّث شـمس الديـن ابـن قمـر، لكـون كلٍّ واحـدٍ مِـنَ المذكوريـن أولًا كان قـد توفّـي، وسـعى غيـره فـي ذلـك فمـا أُجيـب»[1].

هذه نبذة عن نتائج الأفكار، قصدنا فيها إلقاء الضوء على هذا الكتاب المبارك، والله الموفق.

المبحث الأوّل: سلوك الجادّة تعريفه، ألفاظه، شروط الإعلال به وموانعه

نركـز فـي هـذا المبحـث علـى ذكـر أهـمّ المسـائل المتعلقـة بالإعـلال بسـلوك الجـادة، كمـا نركّـز علـى معالـم منهـج ابـن حجـر فـي التعليـل بسـلوك الجـادّة مـن خـلال أقوالـه المتناثـرة فـي ذلـك، ومـن تطبيقاتـه فـي كتابـه نتائـج الأفـكار.

المطلب الأوّل: تعريف سلوك الجادّة، والألفاظ المستعملة فيه

أوّلاً: سلوك الجادّة في اللغة والاصطلاح

سـلوك: مـن أصـل سـلك، وهـو يـدلّ علـى نفـوذ الشـيء فـي الشـيء، فيقـال: سـلكت الطريـق أسـلُكه سُـلوكًا أي ذهبـت فيـه[2]. والجـادّة: بالتشـديد: الطريـق، وجمعهـا جَـوادّ بتشـديد الـدال، سُـمِّي بذلـك لأنّـه يُسـلك ويُجَـدّ[3]. وقـال الجوهـري: «معظـم الطريـق»، وقـال أبـو زيـد: «وسـط الطريـق»، وقـال ابـن فـارس: «جـادّة الطريـق سـواؤه»[4].

وممّـا يسـتعمل أيضًـا المَحَجَّـة، ومعنـاه فـي اللغـة: الطريـق الواضـح البَيِّـن[5]. وعلـى هـذا فسـلوك الجـادَّة أو المحجّـة فـي اللغـة يعنـي السـير علـى الطريـق المسـلوك المشـهور الواضـح[6].

وأمّـا سـلوك الجـادّة فـي الاصطـلاح فقـد عـرّف بتعريفـات متقاربـة، أرى أنّ أدقّهـا تعريـف خالـد الدّريـس، وهـو: «روايـة الـرّاوي لحديـثٍ بإسـناد مشـهور سـهل مخالفًـا فيـه مـن هـو مثلـه أو أقـوى منـه صفـة أو عـددًا»[7].

---

(1) السخاوي، الجواهر والدرر، ج2/ص584.

(2) الخليل، العين، ج5/ص311، وابن فارس، مقاييس اللغة (سلك)، والرازي، مختار الصحاح، (سلك).

(3) الأزهري، تهذيب اللغة 10/ص247، وابن فارس، مقاييس اللغة (جدد)، والرازي، مختار الصحاح (جد).

(4) الجوهري، الصحاح (جدد)، والأزهري، تهذيب اللغة، ج10/ص260، وابن فارس، مقاييس اللغة (جدد).

(5) ابن السكيت، الألفاظ، ص344، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى1998م.

(6) اكتفيت في التعريف اللغوي بهذه الألفاظ لورودها في نتائج الأفكار.

(7) الدريس، سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث 4. وينظر للمزيد: تعريف ياسر الشمالي في سلوك الجادة وأثره في علل الحديث، ص280، وتعريف سامي الجهني في نقد الروايات بسلوك الجادة، ص143.

ثانيًا: الألفاظ المستعملة لسلوك الجادة في نتائج الأفكار

أعلّ المحدّثون أحاديث كثيرة بسلوك الجادّة، وعبّروا عنه بتعابير مختلفة وألفاظ شتّى، فقد عثرنا على أكثر من عشرة ألفاظ في ذلك، ونقتصر هنا على ما جرى على لسان ابن حجر وقلمه في ذلك ثم نذكر ألفاظًا أخرى ممّا عثرنا عليها.

أمّا ابن حجر فاستعمل غالبًا عبارة: (سلك الجادّة)، وقد أكثر من استعمال هذه العبارة في مختلف كتبه[1].

ونرى أنّ انتشار مصطلح (سلوك الجادّة) وصفًا لهذه القرينة، كان بسبب إكثار ابن حجر من استعماله له، فهو وإن كان مسبوقًا باستعمال هذا اللفظ من ابن سيّد الناس عند نقله لكلام أبي طاهر المقدسي[2]، إلّا أنّ إكثاره من استعمال هذه التسمية جعله علَمًا على هذه القرينة، والله أعلم.

وأمّا بعد ابن حجر فاستعمله تلميذاه البقاعي، والسخاوي[3]، وغيرهما من المتأخرين، وأمّا في عصرنا الحاضر فقلّما تجد من يعبّر عن هذه القرينة بغير سلوك الجادّة.

وقد استعمل ابن حجر في كتبه الأخرى ألفاظًا أخرى قريبة بسلوك الجادّة، منها: «جرى على الجادّة»، وعبارة: «مشى على الجادة»، كما أنّه استعمل «تبع العادة وسلك الجادّة»[4] أيضًا، وكلّها مترادفة.

هذه هي الألفاظ التي رأيت ابن حجر يستعملها في سلوك الجادّة، ولم يقع في نتائج الأفكار إلّا الأوّل نعني «سلك الجادّة»، وقد نقل مرّة عن علي بن المديني عبارة «سلك المَحَجَّة»[5]، والله أعلم.

وأمّا الألفاظ الأخرى في سلوك الجادّة فعلى النحو الآتي:

1. كان أهون عليه، استعمله ابن عيينة، فعن الحميدي: «قال سفيان: لما قدم منكدر

(1) في كتابه فتح الباري، ج1/ص353، ج3/ص270، وغيرها، ونتائج الأفكار، ج1/ص99، ج4/ص11، والتلخيص الحبير، ج2/ص761، والنكت، ج2/ص661، ج2/ص714، والإصابة، ج3/ص378، ج6/ص428.

(2) في النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، ج1/ص310، دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.

(3) البقاعي، النكت الوفية ج1/ص508، والسخاوي، فتح المغيث، ج2/ص145.

(4) ينظر: ابن حجر، فتح الباري، ج10/ص146، والنكت، ج2/ص610، البقاعي، النكت الوفية، ج1/ص426.

(5) نقله عنه ابن حجر في نتائج الأفكار، ج2/ص208. ووقع في المطبوع: «سلك الحجّة»، وهو خطأ، والصواب ما أثبته من نسخة خطية للكتاب، وهي النسخة المحمودية المحفوظة بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، برقم 117: ص136و.

بن محمد بن المنكدر قلت: لأنظرنّ حفظَه، فأتيته فقلت: كيف تحفظ حديثَ أبيك؟ قال: رأيت أبا بكر واقفًا على قزح؟ قال: حدثني أبي عن جابر. فقلت: هذا كان أهون عليه»[1].

2. أخذ طريق المجرّة، استعمله الشافعي، وابن خزيمة، والحاكم النيسابوري[2]. قال الحاكم في حديث: «لهذا الحديث علّة صحيحة، والمنذر بن عبدالله أخذ طريق المجرَّة فيه». ونقل السيوطي كلام الحاكم بلفظ: «أخذ فيه المنذر طريقَ الجادّة»[3]. والمجرّة: هي البياض المعترض في السماء[4].

3. اتّبع المجرّة، استعمله الشافعي، قال يونس بن عبد الأعلى: «قال لي الشافعي في هذا الحديث: اتبع سفيان بن عيينة في قوله: الزهري، عن عروة، عن عبدالرحمن المجرَّةَ، يريد لزم الطريق»[5].

4. سلك المَحَجَّة، استعمله علي بن المديني[6].

5. لزم الطريق، استعمله أبو حاتم الرّازي في مواضع عدّة، منها قوله: «كنت معجبًا بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت: سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ؛ فعلمت أنَّ ذاك لزم الطريق»[7].

6. كان أسهل عليه، استعمله أبو حاتم الرّازي، وابن عديّ، أمّا ابن عديّ فقد استعمله في مواضع كثيرة من كتابه، فيقول: «وكان هذا الطريق أسهل عليه»، وأمّا أبو حاتم الرازي، فقال في حديث مثلاً: «هذا بيَّن عوار حديث عطاء، وهذا أشبه؛ لو كان عن ابن عمر، كان أسهل عليه حفظًا من أبي الصديق»[8].

---

(1) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2/ص701، تحقيق: أكرم العمري، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية1401هـ/1981م.

(2) ينظر: الخطابي، أعلام الحديث، ج1/ص301، والحاكم، معرفة علوم الحديث 391.

(3) الحاكم، معرفة علوم الحديث 391، والسيوطي، تدريب الراوي، ج3/ص381.

(4) الزبيدي، تاج العروس، (جرر).

(5) البيهقي، معرفة السنن والآثار، ج3/ص434، والسنن الكبير، ج2/ص463.

(6) نقله عنه ابن حجر في نتائج الأفكار، ج2/ص208.

(7) ابن أبي حاتم، العلل، ج2/ص166. تحقيق: فريق من الباحثين، مكتبة الملك فهد بالرياض، الطبعة الأولى1427هـ/2006م.

(8) ابن عدي، الكامل، ج1/ص331، ابن أبي حاتم، العلل، ج3/ص374.

وبمعناه: كان أهون عليه، واستعمله ابن عيينة، كما سبق.

7. سلك الطريق السهل، استعمله الدارقطني[1].

8. سلك المحجّة السَّهْلَة، استعمله الدارقطني، والخطيب البغدادي[2].

9. سلك السُّهُولة، استعمله الخطيب البغدادي، فقال في ترجمة الطِّرازي: «رأيت له أحاديث جماعة سلك فيه السُّهولة، واتّبع في روايتها المَجَرَّة، وكان يحدّث كثيرًا من حفظه»[3].

10. جرى على العادة المستمرة، استعمله الخطيب، فقال: «فلعلّ الصفّار سها وجرى على العادة المستمرة في ثابت عن أنس»[4].

11. تبع العادة، استعمله ابن حجر[5].

هذه بعض الألفاظ الصريحة في سلوك الجادّة، وهناك تعبيرات استعملت في تصحيح مخالفة الجادّة، وهي تدلّ من جهة أخرى إلى الإعلال بسلوك الجادّة، منها:

1. من أين يقع له هذا؟ استعمله أحمد، قال عبدالله بن أحمد: «سألت أبي عن حديث هشيم، عن حصين، عن عمرو بن مرة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الرفع. قال رواه شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن عبدالرحمن اليحصبي، عن وائل، عن النبي ﷺ. خالف حصين شعبة، فقال: شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين، القول قول شعبة، من أين يقع شعبة على أبي البختري عن عبدالرحمن اليحصبي، عن وائل». قال ابن رجب في تفسير كلام أحمد: «يشير إلى أنّ هذا إسناد غريب لا يحفظه إلا حافظ، بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه، فإنه طريق مشهور»[6].

2. من أين جاء بهذا الإسناد؟ استعمله عبد الرحمن بن مهدي، فعن الحميدي قال:

(1) الدارقطني، الإلزامات والتتبع، ص363.

(2) الدارقطني، تعليقاته على المجروحين ابن حبان، ص265، والخطيب، الفصل للوصل المدرج في النقل، ج1/ ص439.

(3) الخطيب، تاريخ بغداد، ج4/ص366. تحقيق: بشار معروف، دار الغرب ببيروت، الطبعة الأولى1422هـ/2001م

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، ج4/ص366، ج11/ص101.

(5) ابن حجر، النكت، ج2/ص610، تحقيق: ماهر الفحل، دار الميمان بالرياض، الطبعة الأولى، 1434هـ/2013م.

(6) عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ج1/ص463، وابن رجب، شرح العلل، ج2/ص843.

«ثنا سفيان –أي ابن عيينة-، حدَّثنا صفوان بن سليم، عن امرأة يقال لها أنيسة، عن أم سعيد بنت مرة الفهرية، عن أبيها: أنّ رسول الله ﷺ قال: أنا وكافل اليتيم له أو لغيره في الجنة كهاتين- وأشار بإصبعيه-. قيل لسفيان: فإن عبد الرحمن بن مهدي يقول: ان سفيان أصوب في هذا الحديث من مالك. قال سفيان: وما يدريه؟ أدرك صفوان؟ فقالوا: لا، ولكنه قال: إن مالكا قاله عن صفوان، عن عطاء بن يسار. وقال سفيان: عن أنيسة، عن أم سعيد بنت مرة، عن أبيها. فمِن أين جاء بهذا الإسناد؟ قال سفيان: ما أحسن ما قال! لو قال لنا صفوان عن عطاء بن يسار، وكان أهون علينا من أن نجيء بهذا الإسناد الشديد»[1].

ولابدّ من التنبيه هنا على أنّ النقّاد كثيرًا ما يعلّون الحديث بسلوك الجادّة من غير تصريح باسمه، فيصرّحون بوقوع الخطأ في رواية السالك للجادّة من غير تسمية خطئه بسلوك الجادّة، من جملة ذلك تعليل الدارقطني للحديث الآتي: «سئل عن حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: مع الغلام عقيقته، فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى. فقال: يرويه إسرائيل، عن عبد الله بن المختار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووهم فيه. والصواب عن ابن سيرين، عن سلمان بن عامر الضبي، عن النبي صلى الله عليه وسلم»[2]. لأنّ ابن سيرين عن أبي هريرة جادّة، وعبد الله بن المختار سلكه، ومن خالف الجادّة فهو أحفظ، والله أعلم.

المطلب الثاني: الجوادّ المعلَّ بسلوكها في نتائج الأفكار

أعلّ ابن حجر بعض الأحاديث بسلوك الجادّة، وفي بعضها رأى فيها أوَّلا سلوك الجادّة ثمّ تغيّر رأيه، وسنذكر فيما يأتي هذه الجوادّ مقتصرًا على سبب شهرته وسهولته دون النظر إلى حكمه:

الأوّل: طريق أبي الزبير، عن جابر ﷺ، وقد أعلّ به حديثين. وهذا الطريق من الطرق المشهورة عن جابر ﷺ، فأبو الزبير من أشهر الرّواة عن جابر ﷺ وأكثرهم حديثًا عنه، وهو مقدّم على بعض أقرانه في جابر ﷺ، إلّا أنّه مدلّس، ولهذا كثر كلام المحدّثين حول روايته عن جابر، لا سيّما وقد جاء عنه أنّ هناك أحاديث لم يسمعها من جابر. ولهذه الأسباب وغيرها صار طريق أبي الزبير عن جابر طريقًا مشهورًا مألوفًا على ألسنة

(1) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2/ص706 - 707.

(2) الدارقطني، العلل، ج10/ص60، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى1405هـ/1985م.

الـرّواة[1].

الثانـي: طريـق عبدالعزيـز بـن أبـي حـازم، عـن أبيـه -أبـي حـازم سـلمة بـن دينـار-، عـن سـهل بـن سـعد السـاعدي ﷺ، وقـد أعـلّ بـه حديثًـا واحـدًا. وسـبب اشـتهار هـذه الطريـق كونهـا مـن روايـة الأبنـاء عـن الآبـاء أوَّلا، فإنّهـا «الجـادّة المسـلوكة الغالبـة»[2]. ثـمّ من أسـباب اشـتهارها إكثـار عبدالعزيـز فـي الروايـة عـن أبيـه، عـن سـهل، قـال ابـن حجـر فـي سـبب التعليـل بسـلوك الجـادة: «لأنّ عبدالعزيـز مُكْثِـر عـن أبيـه، عـن سـهل»[3]. وقـد أتقـن عبدالعزيـز كتـب أبيـه وتخصّـص فيهـا، ولمّـا سـئل أحمـد عنـه قـال: «ابـن أبـي حـازم لـم يكـن يعـرف بطلـب الحديـث إلا كتـب أبيـه»[4]، وكأنّـه قالـه علـى سـبيل التغليـب والتأكيـد، فـإنّ حديـث عبدالعزيـز محتـجٌّ بـه فـي الصحيحيـن وغيرهمـا[5].

والسـبب الآخـر هـو إكثـار أبـي حـازم فـي الروايـة عـن سـهل ا، فوصفـه أحمـد بـ(صاحـب سـهل ﷺ)، ووصفـه المـزّي بـ(راويتـه)، وقـال ابـن حجـر: «جُـلّ روايـة أبـي حـازم بـن دينـار عـن سـهل»[6]، وهـذا يـدلّ علـى اشـتهار أبـي حـازم بروايتـه عـن سـهل ا ممّـا تجعـل روايتـه عنـه مشـهورة مألوفـة علـى ألسـنة المحدّثيـن.

الثالـث: طريـق عبـدالله بـن بُرَيـدة عـن أبيـه، وهـذا الطريـق أعـلّ بـه حديثًـا ثـمّ رجـع عنـه ونفـاه.

وهـذا الطريـق كسـابقه مـن روايـة الأبنـاء علـى الآبـاء، وهـي كثيـرة، وقـد أكثـر عبـدالله بـن بريـدة عـن أبيـه، كمـا نـصّ الذهبـي، وقـال ابـن حجـر فـي حديـثٍ: «جـلّ روايـة عبـدالله بـن بُريـدة عـن أبيـه»[7]. وجـاء عـن أحمـد مـا يفيـد هـذا، فعـن محمـد بـن علـي الجوزجانـي قـال: «قلـت لأبـي عبـدالله سـمع عبـدالله مـن أبيـه شـيئًا؟ قـال: مـا أدري، عامّـة مـا يـروى عـن بريـدة عنـه، وضعَّـف حديثـه»[8]، ولهـذا صـار هـذا الطريـق مشـهورًا مألوفًـا يسـلكه بعـض الـرّواة إن جـاء

(1) ينظر: الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2/ص443.

(2) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص244. تحقيق: عبدالله الرحيلي، الطبعة الثانية1429هـ/2008م.

(3) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج4/ص10 - 11.

(4) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج1/ص429، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5/ص382.

(5) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج8/ص364.

(6) سؤالات أبي داود لأحمد، ص172، والمزي، تهذيب الكمال، ج11/ص273، وابن حجر، إتحاف المهرة، ج14/ ص541.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5/ص50، وابن حجر، فتح الباري، ج11/ص99.

(8) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج7/ص257.

الحديث من طريق عبدالله.

الرّابع: طريق نُعَيم بن عبدالله المُجْمِر، عن أبي هريرة ﷺ، وهذا الطريق أعلّ به علي بن المديني -وتبعه الحافظ - حديثًا ثمّ رجع عنه ونفاه، وهذا أيضًا من الطرق المشهورة عن أبي هريرة ﷺ، والله أعلم.

المطلب الثالث: شروط الإعلال بسلوك الجادّة

يظهر من صنيع العلماء وكلامهم في التعليل بسلوك الجادّة أنّه لابدّ من توفّر شروط حتّى يحكم على الراوي بأنّه سلك الجادّة، وهي على النحو الآتي:

الأوّل: أن يكون الطريق المسلوك مشهورًا سهلاً موطَّأ يسبق إليه اللسان أو الذهن، وهذا يختلف من حديث إلى حديث، فالجوادّ كثيرة يصعب حصرها، وقد أشرنا إلى بعضها في المطلب الأوّل، قال ابن رجب في تفسير كلام أبي حاتم الرّازي: (مبارك لزم الطريق): «يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة، تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قلّ حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ»[1]. وعلى هذا فلا يعلّ الحديث بسلوك الجادّة إذا كان الطريقان وعرين، إذ يحتاج إلى مزيدٍ من الضبط والإتقان، ولا يتصوّر سبق الذهن واللسان إليه، وعلى هذا مشى ابن حجر فلم يحكم بسلوك الجادة إلا في الطرق السهلة المشهورة كما سيأتي في المبحث الثاني، وكثيرًا ما يحكم على الاختلاف في السند ويرجّح أحد الطريقين على الآخر دون الحكم بسلوك الجادّة لأنّ ما سلكه ذاك الرّاوي ليس سهلاً[2].

الثاني: وجود قرينة على خطأ الرّاوي وسلوكه الجادّة، كمخالفته لمن هو أحفظ أو أكثر عددًا أو لضعف في الرّاوي، قال ابن رجب في كلامه على قاعدة سلوك الجادّة: «فأما إن كان المنفرد عن الحفاظ سيّئ الحفظ، فإنه لا يُعبأ بانفرداه، ويحكم عليه بالوهم»[3]، أو لكونه أعرف بحديث شيخه، فمثلاً قال ابن حجر في حديث اختلف على سهيل بن أبي صالح: «فإذا اختلف عليه ثقتان في إسناد واحد، أحدهما أعرف بحديثه -وهو وهيب-، من الآخر -وهو موسى بن عقبة- قوي الظنّ بترجيح رواية وهيب، لاحتمال أن يكون عند تحديثه لموسى بن عقبة لم يستحضره كما ينبغي وسلك فيه الجادة»[4].

(1) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج2/ص842.

(2) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: ج1/ص209، ج1/ص284، ج1/ص411.

(3) ابن رجب، شرح العلل، ج2/ص840.

(4) ابن حجر، النكت، ص531. وينظر: نقد الروايات بسلوك الجادة لسامي بن مساعد الجهني، ص155.

ومن الأمثلة على مخالفة رواية الأحفظ حُكم ابن حجر بسلوك الجادّة من الليث بن أبي سُلَيم والمغيرة بن مسلم الخُراساني لمخالفتهما أبا خيثمة زهير بن معاوية، واستشهد ابن حجر بأنّ زهيرًا من كبار الحفّاظ الأثبات[1]، أي لا تقاوم روايتهما روايته.

ولا يلزم أن يكون السالك للجادّة راويًا واحدًا، بل قد يكون أكثر من راوٍ إن كان فيهم الضعف ويغلب عليهم الوهم، والحديث الثاني من القسم التطبيقي دليل على هذا.

الثالث: أن يقع سلوك الجادّة في طرق حديثٍ واحدٍ، قال ابن رجب: «واعلم أنّ هذا كلّه إذا علم أنّ الحديث الذي اختلف في إسناده حديثٌ واحد»[2]، وهذا ما وقع في الأحاديث التي أعلّها ابن حجر كما سيأتي. فإن وقع ما يظنّ أنّه سلوك الجادّة في حديثين مختلفين فحينئذٍ لا يعدّ سلوكًا للجادّة، بل يحكم بصحّة كلا الوجهين، فالحكم بسلوك الجادّة من الرّاوي يتطلّب النظر في القرائن والطرق حتّى يغلب على الظنّ سلوك الجادّة.

قلت: وهناك قرائن وأسباب إن توافرت يحكم على صحّة رواية الرّاوي وينتفي الحكم بسلوك الجادّة، وهذا ما سيأتي في المطلب الآتي إن شاء الله.

المطلب الرابع: قرائن انتفاء الإعلال بسلوك الجادّة

يحصل أحيانًا ويظنّ أن الرّاوي سلك الجادّة في حديثٍ مّا، ولكنّ بالنظر في الحديث وطرقه يتبيّن خلاف ذلك، فيتبيّن أنّ الرّاوي رواه على وجه الصواب ولم يسلك الجادّة، وقد استعمل العلماء قرائن لانتفاء الحكم بسلوك الجادّة، بعبارة أخرى في الحكم على كلا الطريقين بأنّهما رويا على وجه الصواب، ومن جملة تلك القرائن المستعملة لانتفاء الحكم بسلوك الجادة ما يأتي:

الأوّل: ورود الحديث من طريق آخر بحيث يقوّي احتمال أصل الحديث من الطريق التي يظنّ أنّ الرّاوي سلك فيه الجادّة، قال ابن رجب: «فإن ظهر أنّه حديثان بإسنادين، لم يحكم بخطأ أحدهما»[3]. ومن الأمثلة عند ابن حجر حديث بريدة بن الحصيب ﷺ في سيد الاستغفار، وقد جاء من طريق الوليد بن ثعلبة، عن عبدالله بن بُريدة، عن أبيه، فقال ابن حجر في فتح الباري: «كأن الوليد سلك الجادّة؛ لأنّ جل رواية عبدالله بن بُريدة عن أبيه، وكأنّ من صححه جوّز أن يكون عن عبدالله بن بُريدة على الوجهين»، ثمّ رجع عنه في نتائج الأفكار فقال: «كنت أظن أنّ روايته هذه شاذة وأنه سلك الجادة، حتى رأيتُ الحديث

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج3/ص265 - 267.

(2) ابن رجب، شرح العلل، ج2/ص843. وينظر: نقد الروايات بسلوك الجادة، ص155.

(3) ابن رجب، شرح العلل، ج2/ص843. وينظر: نقد الروايات بسلوك الجادة، ص155.

من رواية سليمان بن بُريدة عن أبيه أخرجها ابن السُّنِّي، فبان أنّ للحديث عن بُريدة أصلاً»[1]، وسيأتي تفصيله.

الثاني: اختلاف لفظ الحديث في كلّ طريق، وهو من القرائن التي يستشهد بها العلماء في الحكم بكون الحديث حديثين، فنقل ابن حجر عن علي بن المديني في حديث التشهد من طريق داود بن قيس، عن نُعيم بن عبدالله المُجْمر، عن أبي هريرة ﷺ: «كنت أظنّ دواد بن قيس سلك المحجة[2]؛ لأنّ نُعيماً معروف بالرواية عن أبي هريرة، فلمّا تدبّرت الحديث وجدتُ لفظه غير لفظ الحديث الآخر، فجوّزت أن يكون عند نُعيم بالوجهين»[3]، وسيأتي تفصيله في المطلب الأول من المبحث الثالث.

وذكر ابن رجب بعض العلامات على انتفاء سلوك الجادة والحكم بأنّهما حديثان مختلفان أو طريقان مختلفان: «وعلامة ذلك أن يكون في أحدهما زيادة على الآخر، أو نقص منه، أو تغيّر يستدل به على أنّه حديث آخر، فهذا يقول علي بن المديني وغيره من أئمة الصنعة: هما حديثان بإسنادين»[4].

ولابدّ من التنبيه على أنّ إعمال هذه القرينة ليس مجمعًا عليه عند المحدّثين، بل نقل ابن رجب أنّ كثيرًا منهم لا يراعون ذلك، فقال: «وكثير من الحفاظ كالدارقطني وغيره لا يراعون ذلك، ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين وإن اختلف لفظ الحديثين إذا رجع إلى معنى متقارب. وابن المديني ونحوه إنما يقولون: هما حديثان بإسنادين إذا احتمل ذلك».

وقد ذكر ابن حجر حديثًا اختلف فيه على مجاهد، فرواه بعضهم عنه عن أبي معمر، عن ابن مسعود، ورواه بعضهم عنه عن ابن عمر ﷺ، فرّجح البخاري رواية ابن مسعود، لكنّ ابن حجر حكم بصحة كلا الوجهين مستدلّا باختلاف سياق الحديثين[5].

الثالث: رواية الرّاوي الذي ظُنّ أنه سلك الجادّة الحديثَ من وجهين جميعًا، أي رواه مخالفًا للجادّة وسالكًا لها، قال ابن رجب: «وهذا ممّا يستدلّ به الأئمّة كثيرًا على صحّة رواية من انفرد بالإسناد إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة»[6].

(1) ابن حجر، فتح الباري، ج11/ص9، ونتائج الأفكار، ج2/ص342.

(2) في المطبوع من نتائج الأفكار، ج2/ص208: الحجة، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

(3) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج2/ص208.

(4) ابن رجب، شرح العلل، ج2/ص843.

(5) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج2/ص185.

(6) ابن رجب، شرح العلل، ج2/ص839.

ولابدّ من التنبيه هنا على أنّهم يعدّونه حديثين إذا احتمل ذلك، أمّا ما لم يرد إلّا بإسناد واحد أو هناك قرينة على أنّهما راجعان إلى حديث واحد، فحينئذٍ لا يحكم بكونهما حديثين[1]، وهذا ما سبق الكلام عنه في المطلب السابق. وهذا لم نجد تطبيقه عند ابن حجر ضمن الأحاديث المدروسة عندنا، وإنّما ذكرناه للفائدة، والله أعلم.

المطلب الخامس: أثر سلوك الجادّة في الحكم على الحديث عند ابن حجر

إنّ الحكم بسلوك الرّاوي الجادّة يعني وقوعه في الوهم والخطأ، وهذا الوهم والخطأ يترتّب عليه تضعيف حديثه، ويمكنني تلخيص منهج ابن حجر في الحكم على الأحاديث المعلّة بسلوك الجادّة على النحو الآتي:

الأوّل: الحكم بشذوذ الطريق التي سلك راويها الجادّة، قال ابن حجر في حديثٍ اختلف في سنده على عبدالعزيز بن أبي سلمة: «نعم، الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبدالعزيز شاذة؛ لأنه سلك الجادة ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه»[2]، فحكم على رواية محمد بن يوسف الفِرْيابي، عن أبي خالد الأحمر، عن يحيى، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ بالشذوذ لمخالفته من هو أوثق منه، كما سيأتي في المبحث الثاني، كما أنّه حكم ضمنًا بشذوذ رواية الليث بن أبي سليم والمغيرة بن مسلم الخراساني لمخالفتهما من هو أحفظ منهما وهو أبو خيثمة زهير بن معاوية، وسيأتي التفصيل إن شاء الله.

الثاني: نزول درجة الحديث باحتمال وقوع سلوك الجادّة من أحد رواته

تبيّن لنا من صنيع ابن حجر في مواضع متعدّدة من نتائج الأفكار أنّه يحكم بحسن الحديث -بعبارة أدقّ: نزول درجة الحديث- إن وَجد اختلافًا في سنده، كالاختلاف في الوصل والإرسال أو الوقف والرّفع أو الاتصال والانقطاع أو سلوك الجادّة، فيحكم على الحديث بالحسن حتّى وإن توافرت شروط الصحّة فيه، وقد حكم على حديث سهل بن سعد ﷺ بالحسن -وتوافرت فيه شروط الصحّة- لاحتمال وقوع سلوك الجادّة من أحد رواته، وهو محمد بن حبيب كما سيأتي إن شاء الله.

(1) ينظر: ابن رجب، شرح العلل، ج2/ص844.

(2) ابن حجر، فتح الباري، ج3/ص270، الطبعة السلفية.

المبحث الثاني: الأحاديث المعلَّة بسلوك الجادّة في نتائج الأفكار

بتتبعنا في كتاب نتائج الأفكار عثرنا على ثلاثة أحاديث أعلّها بسلوك الجادّة، وجعلنا كلّ حديثٍ في مطلب.

المطلب الأوّل: سلوك الجادّة في حديث معاذ بن جبل ا

ورد عن معاذ بن جبل ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ: ما عَمِلَ آدميٌّ عملاً أنجى له من العذاب من ذكر الله عز وجل»، جاء هذا الحديث من طرق عدّة عن معاذ ﷺ، ووقع في إحدى طرقه عن جابر ﷺ، فحكم ابن حجر بأنّ هذا الطريق شاذٌّ لأنّ راويه سلك الجادّة، وهذا ما يدور عليه البحث في هذا المطلب، وإليك التفصيل.

الأوّل: نصّ ابن حجر: قال ابن حجر: «وبالسند الماضي إلى الطبراني في كتاب الدعاء قال: حدَّثنا الحسين إسحاق، ثنا عثمان بن أبي شيبة، ثنا أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الزبير، عن طاوس، عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ما عَمِلَ آدميٌّ عملاً أنجى له من العذاب من ذكر الله عز وجل. ورجال هذا الإسناد مخرج لهم في الصحيح، لكنّه منقطع، فإنّ طاوساً لم يُدرك معاذاً.

واختلف فيه على يحيى بن سعيد -وهو الأنصاري- فرواه عنه عبدالوهاب الثقفي هكذا، لكن أبهم طاوساً، فقال: عن أبي الزبير أنّه بلغه عن معاذ ﷺ، موقوفاً. ورواه الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، فقال: عن سعيد بن المسيب، عن معاذ، وهو منقطع أيضاً، ولم يرفعه أيضًا. أخرجهما الفريابي في الذكر.

ورواه بعضهم عن أبي خالد الأحمر -واسمه سليمان بن حيان- فسلك الجادّة، ووقع لنا عالياً: قرأت على الشيخ أبي إسحاق التَّنُوخي، أنّ عبدالله بن الحسين أخبرهم، قال: أخبرنا إبراهيم بن الخليل، أنا يحيى بن محمود، أنا محمد بن أحمد، وفاطمة بنت عبدالله، قالا: أنا محمد بن عبدالله، أنا الطبراني في الصغير، ثنا إبراهيم بن سفيان بقيسارية، ثنا محمد بن يوسف الفريابي، ثنا أبو خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ رفعه إلى النبي ﷺ. فذكر مثل رواية طاووس عن معاذ»[1].

تلخيص كلام ابن حجر: محور الخلاف في هذا الحديث على أبي خالد الأحمر، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وخلاصة الطرق التي أوردها ابن حجر بهذا السند على النحو الآتي:

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج1/ص99 - 100.

مـن رواه علـى الصـواب: عثمـان بـن أبـي شـيبة، ثنـا أبـو خالـد الأحمـر، عـن يحيـى بـن سـعيد، عـن أبـي الزبيـر، عـن طـاووس، عـن معـاذ بـن جبـل ﷺ مرفوعًـا.

عبدالوهـاب الثقفـي، عـن أبـي خالـد الأحمـر، عـن يحيـى بـن سـعيد، عـن أبـي الزبيـر، أنّـه بلغـه عـن معـاذ موقوفـاً. ورأينـا لعبـد الوهـاب متابعًـا، سـيأتي فـي التخريـج.

مـن سلك الجـادة: بعـض الـرواة عـن أبـي خالـد الأحمـر، عـن يحيـى بـن سـعيد الأنصـاري، عـن أبـي الزبيـر، عـن جابـر.

الثاني: تخريج الرواية المروية على الصواب

هـذا الحديـث ورد عـن معـاذ بن جبـل ﷺ من طرق كثيـرة موقوفًا ومرفوعًا، ومـا يهمّنا هنا هو طريـق واحـد مـن تلـك الطرق، ومداره على يحيى بن سـعيد الأنصاري، وإليـك تفصيل التخريج:

أخرجـه أبـو بكـر ابـن أبـي شـيبة -ومـن طريقـه الطبرانـي-[1]؛ وأخرجـه الطبرانـي عـن الحسـين بـن إسـحاق التُّسْـتَري، عـن عثمـان بـن أبـي شـيبة[2]؛ كلاهمـا -أي أبـو بكـر وعثمـان ابنـا أبـي شـيبة- عـن سـليمان بـن حيّـان أبـي خالـد الأحمـر، عـن يحيـى بـن سـعيد الأنصـاري، عـن أبـي الزبيـر، عـن طـاوس، عـن معـاذ بـن جبـل ﷺ مرفوعًـا.

وأخرجـه عبـدالله بـن أحمـد -ومـن طريقـه أبـو نعيـم الأصبهانـي- عـن عبـدالله بـن صَنْـدَل، حدَّثنـا فضيـل بـن عيـاض[3]؛ وأخرجـه جعفـر بـن محمـد الفِرْيابـي مـن طريـق عبدالوهّـاب الثَّقَفي؛ كلاهمـا عـن يحيـى بـن سـعيد الأنصـاري، عـن أبـي الزبيـر، أنّـه بلغـه عـن معـاذ ﷺ موقوفًـا. فأبهـم طاوسًـا مـن السـند.

وأخرجـه جعفـر بـن محمـد الفِرْيابـي أيضًـا مـن طريـق الليـث بـن سـعد، عـن يحيـى بـن سـعيد الأنصـاري، عـن ابـن المسـيب، عـن معـاذ ﷺ موقوفًـا[4]، وهـو منقطـع، كمـا حكـم عليـه ابـن حجـر.

الثالث: تخريج رواية من سلك الجادّة

أخرجهـا الطبرانـي -ومـن طريقـه الخطيـب البغـدادي-[5]، عـن إبراهيـم بن سـفيان القَيْسَـراني،

(1) ابن أبي شيبة، المصنف، (33065)، (36194)، والطبراني، المعجم الكبير، ج20/ص166(352).

(2) الطبراني، المعجم الكبير، ج20/ص166(352)، والدعاء (2216).

(3) عبدالله بن أحمد، زوائد الزهد (1008)، وأبو نعيم، الحلية، ج1/ص234.

(4) الذكر للفريابي كما عزا إليه ابن حجر في النتائج، ج1/ص99، وسبق نصّه، وكذلك الرواية السابقة.

(5) الطبراني، المعجم الأوسط (2296)، والمعجم الصغير (209)، والخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج1/

عن محمد بن يوسف الفِرْيابي، عن أبي خالد الأحمر، عن يحيى، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ مرفوعًا.

الرابع: الدراسة

من الجوادّ المشهورة والطرق السهلة طريق أبي الزبير عن جابر ﷺ، لأنّ أبا الزبير مكثر عن جابر ﷺ، فربما يحصل لأحد الرواة سبق ذهن أو لسان فيترك الطريق غير المألوف ويسلك الجادّة، وهذا ما حصل في هذا الحديث، فأحد الرواة سلك طريق أبي الزبير عن جابر لشهرته، وتفرّد عن بقيّة أقرانه وخالفهم، ممّا يدلّ على عدم ضبطه في هذا الحديث.

ولم يبيّن الحافظ مَن هو السالك للجادّة، فالأقرب أن يكون محمد بن يوسف الفريابي، ويحتمل أن يكون تلميذه إبراهيم. ولا يبعد أيضًا أن يكون أبو خالد الأحمر هو السالك للجادّة، ولا يمكن أن يتصوّر هذا إلا في حال تعدّد مجلس التحديث؛ لأنّه رواه أيضًا على الصواب.

قال الطبراني عقب الحديث: «لم يروه عن أبي الزبير إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، ولا روى عنه إلا أبو خالد، تفرّد به الفريابي». وتعقّبه ابن حجر بقوله: «بل رواه غير أبي خالد عن يحيى، وغير محمد بن يوسف عن أبي خالد .. فلعلّه أراد بقيد كونه عن جابر فيستقيم، لكنّها رواية شاذة والمحفوظ ما تقدّم»[1].

ويشير كلام الطبراني عقب الحديث بأنّ الفريابي هو الذي تفرّد به، فلا يبعد أن يكون سلوك الجادّة منه، والله أعلم.

وقد ذكرنا في المطلب الرابع من المبحث الأوّل أنّ من جملة القرائن التي تنفي إعلال الحديث بسلوك الجادة رواية الرّاوي السالك للجادّة بالإسناد الذي روى به الجماعة، وهذه القرينة ممّا يستدلّ بها الأئمّة كثيرًا كما قال ابن رجب[2]، إلّا أنّنا لم نجد فيما بحثنا رواية محمد بن يوسف الفِرْيابي بإسناد الجماعة، وهذا ممّا يقوّي حكم ابن حجر بسلوك الجادّة، وشذوذ هذه الطريق، وكذلك لم يأت من طريق آخر عن جابر ﷺ، ولم يختلف لفظ الأحاديث كثيرًا، فهذا كلّه قرائن تؤيّد سلوك الفريابي أو من بعده الجادّة.

ونقول: قد حكم المنذري والهيثمي على رواية جابر ﷺ بأنّ رجالها رجال الصحيح[3]،

ص401.

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج1/ص100.

(2) ابن رجب، شرح العلل، ج2/ص838 - 839.

(3) المنذري، الترغيب والترهيب، ج2/ص254، والهيثمي، مجمع الزوائد، ج10/ص74.

وهو كذلك، إلّا أنّها لم تسلم من الشذوذ كما مرّ.

وأمّا الحديث فقد حسّن ابن حجر رواية ابن أبي شيبة الأولى -أي عن معاذ ﷺ- في بلوغ المرام، بينما أعلّها في نتائج الأفكار بالانقطاع والاختلاف على يحيى بن سعيد الأنصاري[1].

ونرى أنّ تحسين الحديث له وجه إن شاء الله نظرًا لوروده من طرق عن معاذ ﷺ[2]، والله أعلم.

المطلب الثاني: سلوك الجادّة في حديث صفوان

ورد عن النبي ﷺ أنّه كان لا ينام حتى يقرأ: (ألم تنزيل) السجدة و(تبارك الذي بيده الملك)، جاء هذا الحديث عن أبي الزبير عن صفوان مرسلاً، ورواه بعض الرواة عن أبي الزبير عن جابر ﷺ، فحكم ابن حجر بأنّهم سلكوا الجادّة، وإليك تفصيل هذا الإجمال ودراسته.

الأوّل: نصّ ابن حجر: قال ابن حجر: «أخبرني الشيخ أبو إسحاق التّنوخي -رحمه الله- فيما قرأت عليه بالقاهرة، وإبراهيم بن محمد الدمشقي فيما قرأت عليه بمكة، كلاهما عن أبي العباس بن أبي طالب فيما سَمِعا عليه مفترقين، قال: أنا عبدالله بن عمر، أنا عبد الأوّل بن عيسى، أنا عبدالرحمن بن محمد، أنا أبو محمد بن أعين، أنا إبراهيم بن خزيم، أنا عبد بن حميد، ثنا حسين بن علي -هو الجعفي-، ثنا زائدة -هو ابن قدامة- واللفظ له. وقرأت عليهما بهذا السند إلى ابن أعين، أنا عيسى بن عمر، أنا أبو محمد الدارمي، ثنا أبو نعيم -هو الكوفي-، ثنا سفيان -هو الثوري-، كلاهما عن ليث -هو ابن أبي سُلَيم-، حدَّثَني أبو الزبير، عن جابر ﷺ: أن النبي ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ: (ألم تنزيل) السجدة و(تبارك الذي بيده الملك).

وقرأت على فاطمة بنت المنجَّا، عن سليمان بن حمزة، أنا أبو الحسن بن المقير، أنا أبو بكر الناعم، أنا هبة الله الموصلي، أنا أبو القاسم بن بشران، أنا أحمد بن إسحاق، ثنا محمد بن أيوب، ثنا عبد الرحمن بن المبارك، ثنا عبدالوارث -هو ابن سعيد- عن ليث، فذكر نحوه. وبه إلى عبدالوارث، عن ليث بن أبي سليم، قال: قال طاوس: إنّ هاتين السورتين فُضِّلَتا على غيرهما من السُّوَر بستين حسنة.

(1) ابن حجر، بلوغ المرام، ص461، ونتائج الأفكار، ج1/ص99.

(2) منها: من طريق أبي بحرية، كما في الزهد والرقائق لابن المبارك (960)، ومن طريق عبدالرحمن بن غَنْم كما في شعب الإيمان (517)، تحقيق: عبدالعلي حامد ومختار الندوي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى1423هـ/2003م.

هذا حديث غريب من حديث أبي الزبير، عن جابر. وفيه علتان: عنعنة أبي الزبير، وضعف ليث. أخرجه أحمد عن أسود بن عامر عن حسن بن صالح؛ وأخرجه الترمذي من رواية فضيل بن عياض؛ وأخرجه ابن السُّنِّي من رواية عبدالواحد بن زياد؛ ثلاثتهم عن ليث. فوقع لنا عالياً من الطريقين.

قال الترمذي: غريب رواه غير واحد عن ليث، وتابعه مغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير.

وقال زهير بن معاوية: قلت لأبي الزبير: سمعت جابراً بهذا؟ فقال: إنما أخبرنيه صفوان أو ابن صفوان عن النبي ﷺ، وأنكر أن يكون عن جابر.

قلت: زهير هذا هو أبو خيثمة الجعفي الكوفي، وهو من كبار الحفاظ الأثبات، وكأنّ ليثًا ومغيرة سَلَكَا الجادّة؛ لأنّ أبا الزبير مُكْثِر عن جابر.

وقد وصل رواية مغيرة النسائي في اليوم والليلة. ووصل رواية زهير أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة، أخرجه في ترجمة صفوان غير منسوب عن علي بن الجعد، عن زهير. وقال: لا يعرف إلا من هذا الوجه، ويقال: إن صفوان مكي. وقال غيره: هو شامي، روى عنه أبو الزبير حديثاً غير هذا، فقال: عن صفوان بن عبدالله، عن أم الدرداء. وعلى هذا فهو مرسل أو معضل. والذي يظهر لنا أنّ راوي هذا الحديث غير صفوان بن عبدالله لتردد أبي الزبير، حيث قال: صفوان أو ابن صفوان»[1].

تلخيص كلام ابن حجر: محور الخلاف في هذا الحديث على أبي الزبير، وخلاصة الطرق التي أوردها ابن حجر على النحو الآتي:

من رواه على الصواب: أبو خيثمة، عن أبي الزبير، عن صفوان أو ابن صفوان.

من سلك الجادّة: الليث بن أبي سليم والمغيرة بن مسلم، كلاهما عن أبي الزبير، عن جابر.

اقتصر ابن حجر على رواية الليث والمغيرة، وحكم بسلوكهما الجادّة، وقد عثرنا على أربعة رواة آخرين، كما سيأتي.

الثاني: تخريج الرواية المروية على الصواب

أخرجه أبو القاسم البغوي عن علي بن الجعد[2]؛ وأخرجه النسائي من طريق الحسن

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج3/ص265 - 267.

(2) البغوي، الجعديات (2611)، ومعجم الصحابة، ج3/ص350.

بـن أعْيَـن[1]؛ وأخرجـه أبـو عبيـد القاسـم بـن سـلّام[2] عـن أبـي النضـر هاشـم بـن القاسـم -ومـن طريقـه أبـو القاسـم البغـوي، والحاكـم، والبيهقـي-[3]؛ ثلاثتهـم عـن أبـي خيثمـة زهيـر بـن معاويـة، قـال: «قلـت لأبـي الزبيـر: أسـمعت جابـر بـن عبـدالله يذكـر أن رسـول الله ﷺ كان لا ينـام حتـى يقـرأ الـم تنزيـل السـجدة وتبـارك الـذي بيـده الملـك؟ فقـال: ليـس جابـر حدَّثنيـه، ولكـن حدَّثنيـه صفـوان أو ابـن صفـوان. شـكّ أبـو خيثمـة». هـذا لفـظ أبـي عبيـد، ولفـظ الباقيـن بنحـوه.

وصحّحـه الحاكـم علـى شـرط مسـلم، وتعقّبـه ابـن حجـر بقولـه: «لـم يخـرج مسـلم لصفـوان، ولا هـو معـروف»[4].

وأخرجـه ابـن الضريـس مـن طريـق عبدالـوارث، عـن ليـث بـن أبـي سـليم، عـن محمـد بـن جابـر، عـن جابـر بـن عبـدالله ﷺ قـال: «كان رسـول الله ﷺ يقـرأ تنزيـل السـجدة وتبـارك كل ليلـة. قـال: وحدثنـي طـاوس: أنهمـا كانـا يفضـلان كل سـورة مـن القـرآن سـتين حسـنة»[5].

الثالث: تخريج رواية من سلك الجادّة

مـدار هـذا الحديـث علـى أبـي الزبيـر، ومـن رواه علـى الجـادّة أي عـن أبـي الزبيـر عـن جابـر سـتة رواة، وإليـك تخريـج رواياتهـم:

1. ليـث بـن أبـي سـليم، وروايتـه أخرجهـا الترمـذي مـن طريـق الفضيـل بـن عيـاض، والمحاربـي[6]؛ وأخرجـه عبـد بـن حميـد مـن طريـق زائـدة بـن قدامـة[7]؛ وأخرجـه أحمـد، والنسـائي مـن طريـق الحسـن بـن صالـح[8]؛ وأخرجـه البخـاري فـي الأدب مـن طريـق سـفيان الثـوري[9]؛ وأخرجـه النسـائي مـن طريـق أبـي خيثمـة زهيـر بـن

(1) النسائي، عمل اليوم والليلة (709)، والسنن الكبرى (10477).

(2) أبو عبيد، فضائل القرآن، ص251. تحقيق: مروان العطية، دار ابن كثير بدمشق.

(3) البغوي، معجم الصحابة، ج3/ص350، والحاكم، المستدرك، ج2/ص412، والبيهقي، لشعب الإيمان (2229).

(4) ابن حجر، إتحاف المهرة، ج3/ص155.

(5) ابن الضريس، فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، (237). تحقيق: عروة بدير، دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، 1408هـ/1987م.

(6) الجامع رواية الفضيل (2892)، ورواية المحاربي (3404).

(7) المنتخب من مسند عبد بن حميد (1040).

(8) مسند أحمد، ج23/ص26(14659)، وعمل اليوم والليلة (707)، والسنن الكبرى (10475).

(9) البخاري، الأدب المفرد (1209).

معاوية[1]؛ وأخرجه ابن السُّنِّي من طريق عبدالواحد بن زياد[2]؛ كلّهم عن ليث، عن أبي الزبير، عن جابر.

والرواة عن الليث بهذا الطريق كُثر، ذكر الدارقطني عشرين راويًا، والسخاوي نحو ثلاثين راويًا[3]، اقتصرت على بعضهم.

2. المغيرة بن مسلم الخراساني: وروايته أخرجها البخاري في الأدب، والنسائي من طريق شبابة بن سوّار، عن المغيرة بن مسلم الخراساني، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ[4].

3. حمّاد بن سلمة: ذكر حديثه الدارقطني معلَّقا[5]، وأخرجها أبو الشيخ من طريق سليمان الراسبي، عن أبي سلمة، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ[6]، ففيه احتمال أن يكون أبو سلمة هو حماد بن سلمة كما أنّه يحتمل أن يكون مغيرة بن مسلم الخراساني فإنّ كنيته أبو سلمة أيضًا، والله أعلم.

4. داود بن أبي هند: وأخرج روايته الطبراني من طريق محمد بن سليمان بن بنت مطر، عن أبي معاوية الضرير، عن داود بن أبي هند، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ[7]. قال الطبراني: «لم يروه عن داود بن أبي هند إلا معاوية تفرد به ابن بنت مطر».

5. عبدالحميد بن جعفر: وأخرج حديثه الطبراني من طريق معلّى بن عبدالرحمن، عن عبدالحميد بن جعفر، عن أبي الزبير، عن جابر ﷺ[8].

6. أبو سِنان سعيد بن سِنان البُرْجُمي: فأخرج حديثه أبو الشيخ من طريق محمد

(1) النسائي، عمل اليوم والليلة، (708)، والسنن الكبرى (10476).

(2) النسائي، عمل اليوم والليلة، (675).

(3) الدارقطني، العلل، ج13/ص340، والأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، ج2/ ص458.

(4) البخاري، الأدب المفرد (1207)، والنسائي، عمل اليوم والليلة (706)، والسنن الكبرى للنسائي، (10474).

(5) الدارقطني، العلل، ج13/ص340.

(6) أخلاق النبي ﷺ (515). وأنبّه هنا إلى خطأ حصل لمحقّق أخلاق النبي، إذ وقع في السند كنية حماد وهي أبو سلمة، فظنّه المحقُّق أبا سلمة بن عبدالرحمن مع البون الشاسع بين طبقتيهما.

(7) الطبراني، المعجم الصغير، (953).

(8) الطبراني، المعجم الأوسط، (1480).

بـن حميـد الـرازي، عـن مهـران، عـن أبـي سـنان، عـن أبـي الزبيـر، عـن جابـر ﷺ[1].

الرابع: الدراسة:

أعـلّ ابـن حجـر حديـث الليـث والمغيـرة، وسـبق إلـى تعليلـه بذلـك أبـو حاتـم، والترمـذي، والدارقطنـي، قـال الترمـذي: «وكأنّ زهيـرًا أنكـر أن يكـون هـذا الحديـث عـن أبـي الزبيـر، عـن جابـر». وقـال الدارقطنـي: «وقـول زهيـر أشـبه بالصـواب مـن قـول ليـث، ومـن تابعـه»[2]. وسبقهم كلّهم أحمد فرجّح روايـة زهير علـى روايـة الليث، فعن حمدان بـن علـي: «قلت لأبـي عبـدالله: حديـث زهير عـن أبـي الزبير: كان النبـي ﷺ لا ينـام حتـى يقـرأ السـجدة وتبـارك. قـال: حسبك بزهيـر إذا جـاءك بالشـيء، زهيـر ثقـة، وإنمـا ذلـك ليـث رواه»[3]، كأنّـه يشـير إلـى أنّ ليثًـا رواه مرفوعًـا متصـلاً عـن جابـر ﷺ، والصحيـح مـا رواه زهيـر.

قلـت: هـؤلاء نقّـاد الحديـث وصيارفـة عللـه، فحكمـوا بخطـأ روايـة الليـث والمغيـرة ومـن تابعهمـا، والمتابعـون لهمـا أربعـة -فيمـا توصّلنـا إليـه-، فهـؤلاء النقّـاد خطّـؤوا روايـة الـرواة السـتّة ورجّحـوا روايـة زهيـر بـن معاويـة؛ والأمـر كذلـك إن شـاء الله، وممّـا توصّلنـا إليـه فـي تأكيـد هـذا الحكـم مـا يأتـي:

أمّـا روايـة الليـث والمغيـرة فالوهـم منهمـا، وأمّـا الأربعـة الآخـرون فالضعـف الحاصـل فـي حديثهـم فـي الطريـق الموصلـة إليهـم، وإليـك تفصيـل هـذا الإجمـال:

أمّـا الليـث بـن أبـي سـليم، فهـو معـروف بضعفـه واضطرابـه فـي الحديـث، فقـال فيـه أحمـد: «مضطـرب الحديـث»، وقـال أبـو حاتـم وأبـو زرعـة الرازيـان: «لا يشـتغل بـه، هـو مضطـرب الحديـث»، وقـال ابـن حجـر: «صـدوق، اختلـط جـدًّا، ولـم يتميّـز حديثـه فتـرك»[4].

وممّـا يؤكّـد أنّ سـلوك الجـادّة فـي هـذا الحديـث مـن الليـث هـو أنّ زهيـر بـن معاويـة هـو الـذي روى الحديـث عـن الليـث أيضًـا، فقـال الدارقطنـي: «تابعهـم زهيـر بـن معاويـة، فـرواه عـن ليـث، عـن أبـي الزبيـر، عـن جابـر. ثـم قـال: فقلـت لأبـي الزبيـر: أسـمعت جابـرًا؟ فقـال: ليـس

(1) أبو الشيخ، أخلاق النبي ﷺ وآدابه (517)، تحقيق: صالح الونيان، دار المسلم بالرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ/1998م.

(2) ابن أبي حاتم، العلل، ج4/ص600، وجامع الترمذي، عقب حديث (2892)، والدارقطني، العلل، ج13/ص340.

(3) أبو يعلى الفرّاء، طبقات الحنابلة، ج1/ص310، وابن عبد الهادي، بحر الدم فيمن تكلّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم 57.

(4) العلل ومعرفة الرجال، ج2/ص379، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج7/ص190، وابن حجر، التقريب، ص464.

جابر حدَّثَني، ولكن صفوان أو ابن صفوان، عن النبي ﷺ»[1].

فلا تقاوم روايته رواية من هو أحفظ منه وأضبط، وهو أبو خيثمة زهير بن معاوية.

وأمّا المغيرة بن مسلم، فالناظر في أقوال المحدّثين يرى أنّه لا تنزل مرتبته من مرتبة الصدوق، وهذا ما حكم عليه ابن حجر[2]، إلّا أنّي رأيت لابن معين فيه أقوالاً متعددة، فقال مرّة: «صالح»، وقال مرّة في رواية ابن الجنيد: «ثقة ليس به بأس»، وقال في موضع آخر -وهو ما يفيدنا هنا إن شاء الله-، قال ابن الجنيد: «سأل ابن أبي غالب يحيى بن معين وأنا شاهد عن المغيرة بن مسلم القَسْمَلي، فقال يحيى: ما أنكر حديثه عن أبي الزبير»[3]، فيمكن الجمع بين أقوال ابن معين أنّه صدوق إلّا في روايته عن أبي الزبير نكارة وخطأ، فقول ابن معين هذا قرينة قويّة تقوّي سلوك المغيرة الجادّة، فحصلت النكارة والخطأ في روايته عن أبي الزبير، وهذا الحديث منها، والله أعلم.

أمّا أحاديث الرواة الأربعة الآخرين، فلا عبرة بها نظرًا لضعفها الشديد، وتفصيلها على النحو الآتي:

وأمّا رواية حماد بن سلمة ففيه سليمان الرّاسبي، ولم نجد له ترجمة، هذا إن كان أبو سلمة في السند هو حماد بن سلمة، وإلّا فلم نجد له إلا ما ذكره الدارقطني معلّقًا، ومع ذلك رجّح رواية زهير على روايته.

أمّا رواية عبدالحميد بن جعفر ففيها معلّى بن عبدالرحمن الواسطي، وهو «متهم بالوضع» كما قاله ابن حجر[4].

وأمّا رواية داود بن أبي هند ففيها محمد بن سليمان ابن بنت مطر، وهو ضعفه شديد، قال فيه ابن عدي: «يوصل الحديث ويسرقه ... وأحاديثه عامّتها مسروقة سرقها من قوم ثقات ويوصل الأحاديث»، وقال الذهبي: «ضعفوه بمرّة»[5].

وأمّا رواية أبي سِنان، ففيها محمد بن حميد الرازي، وهو حافظ، إلّا أنّه ضعيف، قال

(1) الدارقطني، العلل، ج13/ص340.

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب 543. وينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8/ص229.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8/ص229، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين، ص459، وص474.

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص541، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد بحلب، سوريا، الطبعة الرابعة 1418هـ/1997م.

(5) ابن عدي، الكامل، ج7/ص531 - 532، والذهبي، الميزان، ج4/ص137.

فيه الذهبي: «وثّقه جماعة، والأولى تركه»، وقال ابن حجر: «حافظ ضعيف»[1]. مع أنّ أبا سنان نفسه فيه كلام أيضًا وإن وثّقه جماعة، فقال أحمد: «كان رجلاً صالحًا ولم يكن يقيم الحديث»[2].

فإذا تبيّن هذا فإنّ هذه الطرق لا تقاوم طريق زهير بن معاوية، ولذلك رجّحه الحفّاظ، ورأى ابن حجر أنّ الليث والمغيرة سلكا الجادّة، وهو كذلك إن شاء الله.

وأمّا الحكم على الحديث فضعّف ابن حجر رواية الليث السالك للجادّة، وحكم على الطريق الصحيح بأنّه مرسل أو معضل بناء على طبقة صفوان، وأمّا السخاوي فقد حكم على الحديث بأنّه مرسل، وذلك لأنّ صفوان هو: صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أميّة، وهو تابعيّ.

وأمّا في تمييز صفوان فيرى السخاوي، وسبقه إلى ذلك المزّي[3] أنّه صفوان بن عبدالله، وهو التابعي.

وأمّا ابن حجر فقال هنا: «والذي يظهر لي أنّ راوي هذا الحديث غير صفوان بن عبدالله لتردد أبي الزبير، حيث قال: صفوان أو ابن صفوان»، وقال في تعقّبه لتصحيح الحاكم الحديثَ على شرط مسلم: «لم يخرج مسلم لصفوان، ولا هو معروف».

قلت: اختلف قول ابن حجر، فهنا تردّد أن يكون صفوان بن عبدالله، وفي التقريب، وفي الإصابة رجّح أنّه هو، وقال في الإصابة: «الأقرب أن يكون هو صفوان بن عبدالله الرّاوي عن أم الدّرداء، وهو تابعيّ»[4].

ولابدّ من التنبيه أنّ التردّد ليس من أبي الزبير -والله أعلم-، وإنّما من أبي خيثمة، كما في رواية أبي عبيد السابقة.

قلت: اختلف في طبقة صفوان على قولين:

القول الأوّل: إنّه صحابي، ذهب إلى هذا أبو القاسم البغوي، وابن عبد البر، وضياء الدين ابن الأثير[5].

(1) الذهبي، الكاشف، ج2/ص166، وابن حجر، التقريب 475.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4/ص28.

(3) المزي، تهذيب الكمال، ج34/ص453، والسخاوي، الأجوبة المرضية، ج2/ص460.

(4) ابن حجر، إتحاف المهرة، ج3/ص155، والإصابة، ج3/ص360.

(5) البغوي، معجم الصحابة، ج3/ص350، وابن عبدالبر، الاستيعاب، ج2/ص726، وابن الأثير، أسد الغابة، ج2/ ص414.

القول الثاني: إنّه تابعي، بناء على أنّه صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أميّة. وذهب إليه المزّي، والسخاوي، وابن حجر كما سبق قوله.

فهذا الحكم مبنيّ على كون الحديث عن صفوان مرسلاً، أي هذا الحديث ليس من مسند جابر، وهذا هو الصحيح إن شاء الله، وذلك لما ورد مصرَّحا بإرساله عند الدارقطني: «فقال -أي أبو الزبير-: ليس جابر حدَّثَني، ولكن صفوان أو ابن صفوان، عن النبي ﷺ»[1].

ولابدّ من تنبيه آخر على صنيع بعض المعاصرين وهم الشيخ الألباني[2]، وشعيب الأرنؤوط[3]، ومحقّق المنتخب من مسند عبد بن حميد، ومخرّج فوائد تمّام[4]، أنّهم ظنّوا أنّ الطريق المخالف للجادّة هو عن أبي الزبير، عن صفوان، عن جابر ﷺ، وليس كذلك، بل هو عن أبي الزبير، عن صفوان عن النبي ﷺ مرسلاً، والدليل على ذلك رواية الدارقطني السابقة، وكذلك حكم ابن حجر بإرسال الحديث أو إعضاله، وهذا يدلّ على أنّه ليس هذا الحديث من مسند جابر ﷺ أصلاً، وفي كلام الترمذي ملمح إلى هذا حيث قال: «وكأنّ زهيرًا أنكر أن يكون هذا الحديث عن أبي الزبير، عن جابر»[5].

ويختلج في صدورنا أمر آخر، وهو أنّ أبا الشيخ في كتابه (أبي الزبير عن غير جابر) لم يورد هذا الحديث[6]، فيحتمل أنّه تركه عمدًا بناء على الأحاديث المروية من طريق الليث ومن تابعه.

المطلب الثالث: سلوك الجادّة في حديث أبي هريرة ﷺ

ورد عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ في فضل الصلاة عليه، واختلفت الطرق عن أبي هريرة ا، فرواه بعضهم عن سهل بن سعد ﷺ، فذكر ابن حجر احتمالاً ولم يجزم أن يكون أحد الرواة وهو محمد بن حبيب سلك الجادة، وإليك التفصيل.

الأوّل: نصّ ابن حجر: قال ابن حجر: «أخبرني أبو الحسن بن أبي المجد -فيما قرأت

(1) الدارقطني، العلل، ج13/ص340.

(2) الألباني، السلسلة الصحيحة، ج2/ص130. وسبقني في التنبيه على خطأ الشيخ الألباني سليم الهلالي في عجالة الراغب المتمني، ج2/ص769.

(3) التعليق على مسند أحمد 23/ص27(14660)، وكذا تعليقه على جامع الترمذي.

(4) تعليقات المحقق على المنتخب من مسند عبد بن حميد، ج2/ص146، تحقيق الروض البسام، ج4/ص158.

(5) جامع الترمذي، عقب حديث (2892).

(6) بناء على استقرائي كتاب (الجزء فيه أحاديث أبي الزبير عن غير جابر) لأبي الشيخ، بتحقيق بدر البدر، مكتبة الرشد.

عليه-، عن أبي محمد بن أبي غالب بن عساكر إجازة إن لم يكن سماعاً، أخبرنا علي بن الحسين بن علي البغدادي، عن نصر بن نصر العكبري، أخبرنا أبو القاسم بن البسري، أخبرنا محمد بن عبدالرحمن الذهبي، حدثنا عبدالله بن محمد البغوي، حدثنا محمد بن حبيب هو الجارودي، حدثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه -هو سلمة بن دينار- عن سهل بن سعد ﷺ قال: خرج رسول الله ﷺ فإذا بأبي طلحة فقام إليه فتلقّاه، فقال: بأبي وأمي يا رسول الله إنّي لأرى السّرور في وجهك، قال: أجل! أتاني جبريل آنفاً، فقال: يا محمد مَن صلّى عليك واحدةً كتب الله له بها عشر حسناتٍ، ومحا عنه عشر سيئات، ورَفع له عشر درجاتٍ. قال محمد بن حبيب: ولا أعلمه إلا قال: وصلّت عليه الملائكة. هذا حديث حسن. أخرجه الدارقطني في الأفراد عن البغوي. فوقع لنا موافقة عالية. وأخرجه الضياء في الأحاديث المختارة من وجه آخر عن البغوي. وقال الدارقطني: تفرّد به محمد بن حبيب. وقال شيخنا في شرح الترمذي: رجاله ثقات.

قلت: عبد العزيز ومَن فوقه من رجال الصحيحين، ومحمد بن حبيب وثّقه الخطيب، وتوقّف فيه الحاكم.

وقد أخرج إسماعيل القاضي عن أبي ثابت محمد بن عبيد الله المدني -وهو من شيوخ البخاري-، عن عبدالعزيز بن أبي حازم نحو هذا الحديث دون القصة، فخالف في سنده، قال: عن عبدالعزيز، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، فأخشى أن يكون محمد بن حبيب وهم فيه فسلك الجادة؛ لأنّ عبدالعزيز مُكْثِر عن أبيه، عن سهل، فلذلك اقتصرتُ على وصفه بالحسن، والعلم عند الله»[1].

تلخيص كلام ابن حجر: محور الخلاف في هذا الحديث على عبد العزيز بن أبي حازم، وخلاصة الطرق التي أوردها ابن حجر على النحو الآتي:

من رواه على الصواب: أبو ثابت محمد بن عبيد الله المدني، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة. ووجدنا لأبي ثابت متابعًا، سيأتي في التخريج.

من سلك الجادة: محمد بن حبيب الجارودي، عن عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل.

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج4/ص10 - 11.

الثاني: تخريج الرواية المروية على الصواب

أخرجه مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي من طريق إسماعيل بن جعفر[1]؛ وأخرجه أحمد من طريق زهير[2]؛ وأخرجه أحمد، وابن حبان من طريق عبدالرحمن بن إسحاق؛ وأخرجه إسماعيل القاضي من طريق محمد بن جعفر[3]؛ وأخرجه الخطيب من طريق حفص بن ميسرة؛ وأخرجه تمّام من طريق روح بن القاسم[4]؛ كلّهم عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلّى عليَّ واحدةً، صلّى الله عليه عشرًا»، هذا لفظ أكثرهم، ولفظ روح: «من صلّى عليَّ مرةً واحدةً، كتب الله له بها عشر حسنات ومحا عنه عشر سيئات».

وأخرجه إسماعيل القاضي عن أبي ثابت محمد بن عبيد الله؛ وأخرجه ابن أبي عاصم عن يعقوب بن حميد[5]؛ عن عبدالعزيز بن أبي حازم؛ عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ بلفظ الجماعة.

الثالث: تخريج رواية من سلك الجادّة

أخرجها ابن الجعد؛ وأخرجه أبو القاسم عبدالله بن محمد البغوي -ومن طريقه أبو طاهر المخلِّص، وابن بشران-؛ وأخرجها أبو طاهر المخلّص من طريق أحمد بن منيع[6]؛ كلهم عن محمد بن حبيب الجارودي، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد ب.

وقال الدارقطني: «تفرّد به محمد بن حبيب الجارودي، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه»[7].

(1) صحيح مسلم (70/ص408)، وسنن أبي داود (1530)، وجامع الترمذي (485)، وسنن النسائي (1296).

(2) مسند أحمد، ج16/ص197(10287).

(3) مسند أحمد 12/ص 520 (7561)، وصحيح ابن حبان (905)، إسماعيل القاضي، فضل الصلاة على النبي ﷺ (9).

(4) الخطيب، موضح أوهام الجمع والتفريق، ج2/ص19، فوائد تمام (86).

(5) إسماعيل القاضي، فضل الصلاة على النبي ﷺ (8)، وابن أبي عاصم، الصلاة على النبي ﷺ (53).

(6) البغوي، الجعديات (2948)، وجزء البغوي (2)، وأمالي ابن بشران (1192)، والمخلّصيات (1913)، (2159).

(7) ابن حجر، إتحاف المهرة، ج14/ص541، تحقيق: مجموعة من المحققين، الطبعة الأولى، 1415هـ/1994م.

الرابع: الدراسة

لم يجزم ابن حجر في تعليل حديث سهل بن سعد ﷺ بسلوك الجادّة، بل شكّ في وهم محمد بن حبيب الجارودي في الحديث وسلوكه الجادّة فيه، والجادّة: عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل.

وهناك قرائن تؤيّد سلوك محمد بن حبيب الجادّة، وهناك قرائن تنفيه، أمّا القرائن التي تؤيّد سلوكه الجادّه فهي:

1. تفرّده بهذا السند، كما قاله الدارقطني، وهذا ممّا يقوّي تطرّق الوهم إليه.
2. مخالفة أبي ثابت ويعقوب بن حميد لمحمد بن حبيب، فكلاهما رويا الحديث على خلاف الجادّة.
3. إكثار محمد بن حبيب عن عبدالعزيز، عن أبيه، عن سهل، فبتتبعي السريع في أحاديث محمد بن حبيب رأيت أنّ كثيرًا من أحاديثه من هذا الطريق، فلا يبعد أنّه سلك الجادّة في هذا الحديث أيضًا.
4. نزول محمد بن حبيب من درجة الثقة، رغم تصريح ابن حجر بتوثيقه، قال ابن حجر: «محمد بن حبيب وثّقه الخطيب، وتوقّف فيه الحاكم».

قلت: إن أراد بقوله: «وثّقه» كونه ثقة فليس كذلك، فإنّ الخطيب والذهبي قالا فيه: «صدوق»[1].

وأمّا قوله: «توقّف فيه الحاكم»، فالناظر في كلام الحاكم يرى أنّه لم يتوقّف بل غمزه، فإنّه قال عقب حديثٍ فيه محمد بن حبيب: «هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي»، وهذا غمز فيه، ولذلك قال الذهبي: «غمزه الحاكم النيسابوري»[2].

فمهما كان فهو ليس في درجة عالية من الضبط والإتقان، ومن المعلوم عند أهل الحديث أنّ الصدوق يخطئ، فلا يبعد أن يكون سلوك الجادة في هذا الحديث من أخطاء محمد بن حبيب، والله أعلم.

ورغم تردّد ابن حجر في الحكم بخطأ محمد بن حبيب إلّا أنّ تلميذه السخاوي جزم بخطأ محمد بن حبيب، ولكن سمّاه قلبًا، قال السخاوي: «وكلهم ثقاتٌ، لكن غلط محمد بن

(1) الخطيب، تاريخ بغداد، ج3/ص87، الذهبي، الميزان، ج3/ص194.

(2) الحاكم، المستدرك، ج1/ص473، والذهبي، الميزان، ج4/ص82، والمغني في الضعفاء، ج2/ص565.

حبيب فيه فقلَبه، وإنما هو من رواية عبدالعزيز بن أبي حازم، عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة. أخرجه إسماعيل القاضي، وابن أبي عاصم بالمتن دون القصة. ورواه ابن أبي عاصم أيضاً عن طريق زهير، عن العلاء، به مختصراً: من صلَّى عليَّ صلاةً واحدةً صلَّى الله عليه عشراً ... فعلى هذا لم يُصب من حكم بصحّته، لكن قد جزم شيخنا بأنّ الحديث حسن، وبالله التوفيق»[1].

هذه قرائن على احتمال خطأ محمد بن حبيب وسلوكه الجادّة، فإن رجعنا إلى قرائن انتفاء سلوك الجادّة ذكرنا أنّ من القرائن اختلاف لفظ الحديث، وهنا كذلك، فكلّ من روى الحديث عن أبي هريرة ﷺ اكتفى بذكر فضائل الصلاة على النبي ﷺ، بينما رواية محمد بن حبيب فيها قصة الحديث مع ذكر الفضائل، فلا يبعد أن يكون هذا حديثًا مستقلًا، وكأنّ هذا هو السبب في عدم جزم ابن حجر بسلوك الجادة، والله أعلم.

وقد سبق في المطلب الأوّل كلام ابن رجب أنّ كثيرًا من العلماء لا يراعون وجود هذه القرائن ويحكمون بخطأ أحد الإسنادين، فعلى قول هؤلاء يرجّح خطأ محمد بن حبيب قطعًا.

وأمّا الكلام على تحسين ابن حجر للحديث، فنقول: إنّه صرّح بأنّه حسّن الحديثَ لاحتمال سلوك الجادة من محمد بن حبيب، فقال: «فلذلك اقتصرتُ على وصفه بالحسن»، وهذا من منهج ابن حجر، فحيث يشكّ في رواية الرّاوي في سلوك الجادّة أو عدمها فتنزل درجة الحديث عنده، والله أعلم.

المبحث الثالث: الأحاديث التي انتفى إعلالها بسلوك الجادّة في نتائج الأفكار

بتتبعنا في كتاب نتائج الأفكار لابن حجر عثرنا على حديثين أحدهما عند ابن المديني والآخر عند ابن حجر، فإنّهما استعملا أوَّلا قرينة سلوك الجادّة في إعلال الحديث ثمّ رجع كلّ منهما عن رأيه، وذلك لحصول قرائن تنفي سلوك الرّاوي الجادّة، وسبق ذكر تلك القرائن في المبحث الأوّل، وإليك تفصيل الحديثين.

المطلب الأوّل: حديث أبي مسعود الأنصاري وأبي هريرة ﷺ في الصلاة على النبي ﷺ

ورد في كيفية الصلاة على النبي ﷺ أحاديث كثيرة، تأتي بعضها بزيادة على الأخرى، ومن تلك الزيادات: «في العالمين» في قولنا: «في العالمين إنك حميد مجيد»، وجاءت هذه الزيادة في أحاديث كثيرة منها حديث أبي مسعود الأنصاري ﷺ، وحديث أبي هريرة ﷺ،

(1) السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، ص246، تحقيق: محمد عوامة، دار المنهاج بجدّة.

فاحتمل علي بن المدينيّ أولاً أن يكون الرّاوي في حديث أبي هريرة ﷺ سلك الجادّة، ثمّ رجع عن رأيه وصوّب الوجهين لثبوت بعض القرائن، وإليك التفصيل.

الأوّل: نصّ ابن حجر: قال ابن حجر: «أما الزيادة الرابعة –أي في العالمين- ففيما قرأنا على الشيخ أبي عبدالله بن قوام بالسند الماضي قريباً إلى أبي مصعب، أنا مالك، عن نُعيم بن عبدالله المُجْمر، عن محمد بن عبدالله بن زيد بن عبد ربّه، عن أبي مسعود الأنصاري ﷺ قال: أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادة، فقال له بشير بن سعد: أمَرنا الله يا رسول الله أن نُصَلِّي عليك، فكيف نُصَلّي عليك؟ قال: فسكت حتى تمنّينا أنّه لم يسأله، ثم قال: قولوا اللهم صلّ على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمدٍ وعلى آل محمدٍ كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميدٌ مجيدٌ.

هذا حديث صحيح، أخرجه أحمد عن عبدالرحمن بن مهدي وإسحاق بن عيسى وعثمان بن عمر؛ وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى؛ وأبو داود عن القَعْنَبي؛ خمستهم عن مالك. فوقع لنا بدلاً عالياً. وأخرجه الترمذي والنسائي من رواية عبدالرحمن بن القاسم، عن مالك.

ورواه داود بن قيس المدني أحد الثقات عن نُعيم، فخالف مالكاً في سنده، أخبرني العماد أبو بكر بن إبراهيم الفرضي، عن عائشة بنت المسلم الحَرَّانية سماعاً بالسند الماضي قريباً إلى جعفر الفِرْيابي قال: حدَّثنا علي بن المديني، ثنا عبدالرزاق، عن داود بن قيس، عن نُعَيم بن عبدالله، عن أبي هريرة ﷺ قال: قلنا يا رسول الله! كيف نصلي عليك، فقد علمنا السلام عليك؟ قال: قولوا اللهم صل على محمدٍ وعلى آل محمدٍ وبارك على محمدٍ كما صليت وباركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميدٌ مجيدٌ.

هذا حديث صحيح، أخرجه البزار عن أحمد بن عبدة، عن سليم بن أخضر، عن داود بن قيس، فوقع لنا عالياً. وقال: لا نعلم رواه عن نعيم -يعني عن أبي هريرة- إلا داود بن قيس.

قلت: رجاله رجال الصحيح، وقد رجّح الدارقطني رواية مالك، وأما علي بن المديني فمال إلى الجمع بين الروايتين، فقال: كنت أظن دواد بن قيس سلك المحجة؛ لأنّ نُعَيماً معروف بالرواية عن أبي هريرة، فلما تدبّرت الحديثَ وجدتُ لفظه غير لفظ الحديث الآخَر فجوّزت أن يكون عند نُعيم بالوجهين، والله أعلم»[1].

تلخيص كلام ابن حجر: محور الخلاف في هذا الحديث على نُعَيم المُجْمر، وخلاصة الطرق الّتي أوردها ابن حجر على النحو الآتي: من رواه على الصواب: مالك، عن نُعَيم

(1) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج2/ص206 - 208.

المُجْمر، عن محمد بن عبدالله بن زيد، عن أبي مسعود الأنصاري.

من ظُنّ أنّه سلك الجادّة: داود بن قيس، عن نُعَيم المُجْمر، عن أبي هريرة.

الثاني: تخريج الرواية المروية على الصواب

أخرجها مسلم عن يحيى بن يحيى؛ وأحمد من طريق عبدالرحمن بن مهدي وعثمان بن عيسى؛ وعثمان بن عمر؛ وأبو داود عن القعنبي[1]؛ والترمذي من طريق مَعْن –ولم نجده من طريق ابن القاسم التي أشار إليه ابن حجر-؛ والنسائي من طريق ابن القاسم؛ كلّهم عن مالك[2]؛ عن نُعيم المُجْمر، عن محمد بن عبدالله بن زيد بن عبد ربّه، عن أبي مسعود الأنصاري.

الثالث: تخريج رواية من ظنّ أنّه سلك الجادّة

أخرجها البزّار من طريق سليم بن أخضر؛ والسَّرَّاج من طريق القَعْنَبي[3]؛ والطبري من طريق ابن أبي فديك؛ وابن حجر كما سبق من طريق عبدالرزاق[4]؛ أربعتهم عن داود بن قيس، عن نُعيم المُجْمر، عن أبي هريرة. قال البزّار عقب الحديث: «وهذا اللفظ لا نحفظه إلا من حديث داود عن نعيم، عن أبي هريرة».

الرابع: الدراسة

جاء حديث أبي هريرة ﷺ من طريق مشهورٍ معروف مألوف، وهو طريق نُعيم المُجْمر عنه، فيكون موضعًا لانزلاق الرواة وسلوكهم إياه، لا سيّما إن كانت قرينة تؤيّد ذلك، وهذا ما رأى علي بن المديني في بداية الأمر، لمّا رأى رواية داود بن قيس من هذا الطريق مخالفة لثقةٍ متقن كمالك، فقال: «كنت أظن أنّ داود بن قيس سلك المحجّة»، لكنّه تغيّر رأيه وحكم بصحّة رواية داود بن قيس، وانتفى سلوكه الجادّة، وبنى هذا التصويب على قرينة وهي اختلاف لفظ حديث داود بن قيس عن حديث مالك، فقال علي بن المديني: «فلما تدبّرت الحديثَ وجدتُ لفظه غير لفظ الحديث الآخَر، فجوّزت أن يكون عند نُعيم بالوجهين، والله أعلم»[5].

(1) صحيح مسلم (405/65)، أحمد، المسند، ج37/ص38(22352)، ج28/ص299(17067)، وأبو داود، السنن (980).

(2) الترمذي، الجامع (3220)، والنسائي، السنن (1285)، ومالك، الموطأ (173).

(3) أحمد، المسند، ج14/ص402(8154)، وحديث السَّرَّاج تخريج زاهر بن طاهر الشحامي (412).

(4) الطبري، تهذيب الآثار، ص218، وابن حجر، نتائج الأفكار، ج2/ص207.

(5) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج2/ص206 - 208.

فهذا نصّ صريح من إمام العلل والنقد علي بن المديني في أنّ الحديث إذا ورد بلفظين مختلفين يحكم على أنّهما حديثان ولا يتسرّع ويحكم بخطأ أحدهما، كما أنّه يمكن أن نستنتج من صنيعه أنّه إذا تعارضت قرينة سلوك الجادّة المؤدّية إلى الحكم بخطأ أحد الحديثين، مع قرينة أخرى قويّة والّتي مؤدّاها إمكان الجمع بين الروايتين، فترّجح تلك القرينة على قرينة سلوك الجادّة. وقد سبق التفصيل فيه في المبحث الأوّل.

واعلم أنّ موقف النّقاد تجاه هذا الحديث اثنان: الأوّل الترجيح، وهو صنيع الدارقطني، فقد رجّح رواية مالك على رواية داود[1]، فكأنّه نظر إلى إتقان مالك وحفظه وإمامته، وروايته للحديث من طريق أوعر من طريق داود بن قيس. والموقف الثاني: الجمع، وهذا موقف علي بن المديني، كما رأيت، أي تصحيح الحديثين والحكم بمجيئه من طريقين، ولا شكّ أن الجمع أولى من الترجيح، لا سيّما في مثل هذا الحديث الّذي قامت قرائن اختلافه مع حديث أبي مسعود ﷺ، والله أعلم.

المطلب الثاني: حديث شداد بن أوس وبُرَيدة بن الحُصَيْب ﷺ في سيّد الاستغفار

ورد في سيّد الاستغفار أحاديث كثيرة، عمدتها حديث شدّاد بن أوس ﷺ، وجاء أيضًا من حديث بريدة بن الحصيب ﷺ، فاحتمل ابن حجر أولاً أن يكون أحد الرواة في حديث شدّاد ﷺ سلك الجادّة فرواه عن بريدة، ثمّ رجع عن رأيه وصوّب الحديثين بناء على قرائن، وإليك التفصيل.

الأوّل: نصّ ابن حجر: قال ابن حجر: «قرأت على أمّ الحسن بنت محمد بن أحمد بن محمد بن عثمان التّنوخية بدمشق، عن أبي الفضل بن أبي عمر، قالت: أنا إسماعيل بن ظفر، أنا أبو عبدالله الكرّاني، أنا أبو القاسم الأشقر، أنا أبو الحسين الأصبهاني، أنا أبو القاسم الطبراني في الدعاء، ثنا علي بن عبدالعزيز، ثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير -هو ابن معاوية-، ثنا الوليد بن ثعلبة، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: من قال حين يصبح وحين يمسي: اللهم أنت ربي -فذكر مثل سياق الأول، لكن قال: اغفر لي ذنوبي جميعاً. وقال في آخره: فمات من يومه أو ليلته دخل الجنة.

هذا حديث صحيح، أخرجه أبو داود عن أحمد بن يونس، فوقع لنا موافقة عالية[2]؛ وأخرجه أحمد عن أبي كامل عن زهير، فوقع لنا بدلاً عالياً[3]؛ وأخرجه أحمد أيضاً

(1) أحمد، المسند، ج14/ص402(8154).

(2) الموافقة: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه، مع علوّ الإسناد إليه. ينظر: نزهة النظر، ص148.

(3) البدل: وهو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنّفين من غير طريقه، مع علوّ الإسناد إليه. ينظر: المصدر السابق.

والنسائي وابن ماجه من غير وجه عن الوليد بن ثعلبة. وقد وثّقه يحيى بن معين[1]، وكنت أظنّ أنّ روايته هذه شاذّة وأنّه سلك الجادّة، حتى رأيتُ الحديث من رواية سليمان بن بُريدة عن أبيه، أخرجها ابن السُّنِّي، فبان أنّ للحديث عن بُريدة أصلاً»[2].

تلخيص كلام ابن حجر: محور الخلاف في هذا الحديث على عبدالله بن بُريدة، وخلاصة الطرق الّتي أوردها ابن حجر على النحو الآتي:

من رواه على الصواب: حسين المعلّم، عن عبدالله بن بريدة، عن بشير بن كعب، عن شدّاد.

من ظنّ أنّه سلك الجادة: الوليد بن ثعلبة، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه.

الثاني: تخريج الرواية المروية على الصواب

أخرجها البخاري من طريق عبدالوارث؛ والبخاري والنسائي من طريق يزيد بن زُرَيع؛ والنسائي من طريق غندر[3]؛ وأحمد عن يحيى القطان؛ ومحمد بن أبي عدي[4]؛ من طريق حسين المعلّم، عن عبدالله بن بريدة، عن بشير بن كعب، عن شدّاد بن أوس.

وأخرجها النسائي من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت[5]؛ عن عبدالله بن بريدة: «أنّ نفرًا صحبوا شداد بن أوس، فقالوا: حدِّثنا بشيء سمعته من رسول الله ﷺ» الحديث.

وأخرجها من طريق حمّاد بن سلمة، عن ثابت وأبي العوّام، عن ابن بريدة: «أنّ ناسًا من أهل الكوفة» الحديث[6].

الثالث: تخريج رواية من ظنّ أنّه سلك الجادّة

أخرجها النسائي، وابن حبان، والحاكم من طريق عيسى بن يونس[7]؛ وأحمد، والنسائي، والبزار، والطبراني من طريق زهير بن معاوية[8]؛ وابن ماجه من طريق إبراهيم بن

(1) أي وثق عبدالله بن بريدة.

(2) ابن حجر، نتائج الأفكار، ج2/ص341 - 342.

(3) صحيح البخاري (6306)، (6323)، والنسائي، السنن، (5522)، والنسائي، السنن الكبرى، (9763).

(4) مسند أحمد، ج28/ص334(17111)، وج28/ص354(17130).

(5) النسائي، السنن الكبرى، (10226).

(6) النسائي، السنن الكبرى، (10342).

(7) السنن الكبرى (9764)، وصحيح ابن حبان (1036)، والمستدرك، ج1/ص514، وقال: «صحيح الإسناد».

(8) مسند أحمد، ج38/ص119(23013)، والسنن الكبرى (10340)، ومسند البزار (4466)، والدعاء للطبراني (309).

عيينة[1]؛ ثلاثتهم عن الوليد بن ثعلبة، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه.

وأخرجها ابن السُّنِّي من طريق موسى بن أعين، عن ليث، عن عثمان، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه. وأخرجها الطبراني من طريق جعفر الأحمر عن المنذر بن ثعلبة، عن ابن بريدة، عن أبيه[2].

الرابع: الدراسة

روى الوليد بن ثعلبة الحديثَ من طريق مشهورٍ مألوف، وهو طريق عبدالله بن بريدة عن أبيه، واحتمال سلوكه الجادّة ووقوعه في الوهم والخطأ كثير، ولهذا نرى النسائي وابن منده رجّحا رواية حسين المعلّم بناء على أثبتية حسين، فقال النسائي عقب حديث الوليد: «حسين أثبت عندنا من الوليد بن ثعلبة، وأعلم بعبدالله بن بريدة، وحديثه أولى بالصواب»[3]، وحكم ابن منده بوهم الوليد فقال ابن منده: «رواه شعبة وجماعة عن حسين المعلم، ورواه الوليد بن ثعلبة، فقال: عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه ووهم فيه، والصواب حديث حسين»[4].

وهكذا كان يرى ابن حجر في بداية الأمر، فحكم بأنّ الوليد سلك الجادّة، فقال في فتح الباري: «كأن الوليد سلك الجادّة؛ لأنّ جل رواية عبدالله بن بُريدة عن أبيه، وكأنّ من صححه جوّز أن يكون عن عبدالله بن بُريدة على الوجهين»، ثمّ تغيّر رأيه لوجود قرينة أخرى ينتفي معها الحكم بسلوك الجادة، وهي مجيء الحديث من طريق آخر، ولهذا حكم بانتفاء سلوك الجادّة من الوليد، ومن ثمّ تصحيح الوجهين عن عبدالله بن بريدة، فقال في نتائج الأفكار: «كنت أظن أنّ روايته هذه شاذة وأنه سلك الجادة، حتى رأيتُ الحديث من رواية سليمان بن بُريدة عن أبيه أخرجها ابن السُّنِّي، فبان أنّ للحديث عن بُريدة أصلاً»[5].

وهذا يؤكّد ما ذكرناه في المطلب السابق أنّه إذا تعارضت قرينة سلوك الجادّة مع قرينة أخرى قويّة، فترجّح تلك القرينة على سلوك الجادّة، ويحكم بانتفاء سلوك الجادّة من حديث الرّاوي، والله أعلم.

(1) ابن ماجه، السنن (3872).

(2) ابن السني، عمل اليوم والليلة، (43)، والطبراني، الدعاء (309).

(3) النسائي، السنن الكبرى، (10341).

(4) ابن منده، التوحيد، ج2/ص79.

(5) ابن حجر، فتح الباري، ج11/ص99، ونتائج الأفكار، ج2/ص342.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث نذكر هنا أهمّ ما توصّلت إليها من نتائج، وهي:

1. سلوك الجادة هو: رواية الرّاوي لحديثٍ بإسناد مشهور سهل مخالفًا فيه من هو مثله أو أقوى منه صفة أو عددًا.

2. استعمل ابن حجر في سلوك الجادة التعبيرات الآتية: سلك الجادة، جرى على الجادّة، مشى على الجادّة، تبع العادة.

3. من الجوادّ التي أعلّ بها ابن حجر في نتائج الأفكار: طريق أبي الزبير عن جابر، وطريق عبد العزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل، وطريق عبدالله بن بريدة عن أبيه.

4. من شروط الحكم بسلوك الجادة: سهولة الطريق وشهرته، ووجود قرينة على خطأ الرّاوي، وكونها في حديثٍ واحد.

5. لا يلزم أن يكون السالك للجادّة راويًا واحدًا، بل قد يكون أكثر من راوٍ إن كان فيهم الضعف ويغلب عليهم الوهم.

6. إن ترجّح عند ابن حجر سلوك الرّاوي الجادّة فمنهجه أنّه يحكم بشذوذ الطريق التي سلك راويها الجادّة.

7. احتمال وقوع سلوك الجادّة من أحد رواة السند يكون سببًا في نزول درجة الحديث عند ابن حجر.

8. رجّح ابن حجر رواية الأحفظ وهو زهير بن معاوية على الأكثر وهما ليث بن أبي سليم والمغيرة بن مسلم الخراساني، وحكم بسلوكهما الجادّة.

9. إذا تعارضت قرينة سلوك الجادّة المؤدّية إلى الحكم بخطأ أحد الحديثين، مع قرينة أخرى قويّة والّتي مؤدّاها إمكان الجمع بين الروايتين، فترّجح تلك القرينة على قرينة سلوك الجادّة.

10. من القرائن التي ترّجح على سلوك الجادّة:

- اختلاف سياق الحديث، فإن ورد الحديث من طريق مشهور سهلٍ لكنّ سياقه مختلف عن الرواية الأخرى، فيحكم على كونهما حديثين ولا يحكم بسلوك الرّاوي الجادة.

- ورود الحديث من طريق آخر، فإن ورد الحديث من طريق آخر بحيث يقوِّي احتمال أصل الحديث من الطريق التي يظنّ أنّ الرّاوي سلك فيه الجادّة، فحينئذٍ لا يحكم بسلوك الجادّة.
- رواية الرّاوي السالك للجادة الرواية المحفوظة، فإن روى الرّاوي الحديثَ من وجهين، فحينئذٍ لا يحكم بسلوك الجادّة.

هذا، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

ابن الأثير: عز الدين علي بن محمد الجزري(ت630هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، دار الفكر بيروت، الطبعة الأولى1409هـ/1989م.

أحمد بن حنبل(ت241هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى1416هـ/1995م. والعلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبدالله، تحقيق: وصي الله عباس، دار الخاني بالرياض، الطبعة الثانية1422هـ/2001 م.

الأزهري أبو منصور (ت370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المصرية بالقاهرة.

إسماعيل بن إسحاق(ت282هـ)، فضل الصلاة على النبي ﷺ، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثالثة، 1397هـ.

تمام بن محمد الرازي(ت414هـ)، الفوائد، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى1412هـ.

الألباني: محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى1422هـ.

البخاري: محمد بن إسماعيل الجعفي(ت256هـ)، الأدب المفرد، تحقيق: سمير الزهيري، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى1419هـ/1998م.

ابن بشران: عبدالملك بن محمد(ت430هـ)، الأمالي، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ/1997م.

البغوي أبو القاسم (ت317هـ)، جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثا، تحقيق: محمد ياسين، مكتبة ابن الجوزي بالدمام، الطبعة الأولى، 1407هـ. والجعديات المسمى بـ(مسند ابن الجعد)، تحقيق: عبد المهدي عبدالقادر، مكتبة الفلاح بالكويت، الطبعة الأولى1405هـ/1985م. ومعجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين الجكني، مكتبة دار البيان بالكويت، الطبعة الأولى.

البقاعي: برهان الدين(ت885هـ)، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر الفحل، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ/2007م.

الترمذي: أبو عيسى(ت279هـ)، الجامع الكبير، تحقيق: بشار معروف، دار الغرب بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ/1996م.

ابن الجُنَيد: سؤالات ابن الجُنَيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد نور سيف، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى1408هـ/1988م.

الجوهري: إسماعيل بن حماد(ت393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثانية1404هـ/1984م.

ابن أبي حاتم: أبو محمد(ت327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، دار إحياء التراث العربي ببيروت، الطبعة الأولى.

الحاكم النيسابوري أبو عبدالله (ت405هـ)، المستدرك على الصحيحين، دار المعرفة ببيروت.

ابن حبان: أبو حاتم محمد بن حبان(ت354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الثانية1414هـ/1993م.

ابن حجر أحمد بن علي العسقلاني (ت852هـ): الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل عبدالموجود وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى1415هـ/1994م. وبلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق: سمير الزهري، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى1433هـ/2012م. والتلخيص الحبير، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء السلف بالرياض، الطبعة الأولى1428هـ/2007م.

الخطابي: أبو سليمان(ت388هـ)، أعلام الحديث، تحقيق: محمد بن سعد آل سعود، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، 1405هـ/(1986م).

الخطيب البغدادي: أحمد بن علي(ت463هـ)، موضح أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار المعرفة ببيروت، الطبعة الأولى.

أبو داود: سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني(ت275هـ)، السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية بدمشق وبيروت، طبعة خاصة، 1430هـ/2009م. ومسائل الإمام أحمد رواية أبي داود، تحقيق: طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية بمصر، الطبعة الأولى، 1420هـ/1999م.

الذهبي: شمس الدين محمد بن أحمد(ت748هـ)، الكاشف بمعرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، دار القبلة بجدة، الطبعة الأولى1413هـ/1992م. وميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: محمد عرقسوسي، دار الرسالة العالمية ببيروت، الطبعة الأولى1430هـ/2009م. والمغني في الضعفاء، تحقيق: نور الدين عتر، إدارة إحياء التراث الإسلامي بقطر. والموقظة، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر ببيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ/.

ابن رجب: عبدالرحمن بن أحمد (795هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: همام سعيد، مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة السابعة، 1436هـ/2015م.

السخاوي: شمس الدين (ت902هـ)، الأجوبة المرضية، تحقيق: محمد إسحاق محمد، دار الراية، الطبعة الأولى، 1418هـ. والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ/1992م. وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: عبدالكريم الخضير ومحمد آل فهيد، دار المنهاج بالرياض، الطبعة الثانية1428هـ.

سليم الهلالي، عجالة الراغب المتمني، دار ابن حزم ببيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م.

ابن السني: أبو بكر أحمد بن محمد الدينوري(ت364هـ)، عمل اليوم والليلة، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان بدمشق، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م.

السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن(ت911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: محمد عوامة، دار اليسر بالمدينة المنورة، ودار المنهاج بجدة، الطبعة الأولى، 1437هـ/2016م.

ابن أبي شيبة (ت235هـ)، المصنف، تحقيق: عوامة، دار القبلة بجدة، الطبعة الأولى1427هـ.

الطبراني: أبو القاسم سليمان بن أحمد(ت360هـ)، الدعاء، تحقيق: محمد سعيد البخاري، دار البشائر ببيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ/1987م. والمعجم الأوسط، تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني، دار الحرمين بالقاهرة، الطبعة الأولى1415هـ/1995م. والمعجم الصغير، تحقيق: محمد أمرير، المكتب الإسلامي ببيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ/1985م. والمعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الثانية.

ابن أبي عاصم: أبو بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك(ت287هـ)، الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، تحقيق: حمدي السلفي، دار المأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى، 1415هـ/1995م.

ابن عبدالبر: أبو عمر يوسف بن عبدالله(ت463هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل ببيروت، الطبعة الأولى1412هـ/1992م.

المخلص: أبو طاهر محمد بن عبدالرحمن (ت393هـ)، المخلصيات، تحقيق: نبيل جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الأولى، 1429هـ/2008 م.

المزي: جمال الدين أبو الحجاج(ت742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار معروف، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى1402هـ/1982م.

مسلم بن الحجاج (ت261هـ)،صحيح مسلم، تحقيق:محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

المنذري: زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي(ت656هـ)، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية ببيروت، الطبعة الأولى1417هـ/1996م.

النسائي: أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب (303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى1421هـ/2001م. وعمل اليوم والليلة، تحقيق: فاروق حمادة، الرباط، الطبعة الأولى1401هـ. وسنن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، سوريا، الطبعة الثانية1406هـ/1986م.

الهيثمي: أبو الحسن نور الدين(ت807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي بالقاهرة، 1414هـ، 1994م.

Defects of the Prophetic Tradition by Means of "Maintaining the Path of Narration": its Affirmation or Denial Signs in Ibn Hajar's Book Nataaej Al-Afkar

Abdullah Mohammad Charbgoo

Awad Alkhalaf

College of Shari'a and Islamic Studies - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

Abstract:

The term "Suluk al-Jaddah" literally means to indicate "following up the path", while its technical meaning refers to keeping up the familiar way of narrating prophetic tradition by means of maintaining typical and famous chain of narrators. The term is one of many clues used by hadith experts to realize the presence of defects in a hadith. This paper aims at shedding light on its origin, concept, usage in Ibn Hajar's book Nataaej al-Afkar; which is one of the most important books of science of Hadith by a well-known scholar in the field. Moreover, the paper aims at clarifying when to affirm defect in a Hadith using this clue and when to deny judging it as such. In addition to this theoretical study, the paper figures out hadiths that can be considered as having this sort of defect within the book on a practical basis. The researchers follow the inductive and analytical method in their study. Among the findings of this study is the presence of five hadiths that can be categorized as defective in the book where Ibn Hajar has confirmed three and declined the other two.

Keywords: Defects of Hadith, "Maintaining the Path of Narration" "Suluk Al-Jaddah" "Nataaej Al-Afkar" and Ibn Hajar.